وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة محمد الصديق بن يحي - جيجـــل -

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة - حالة ولاية جيجل -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبتين:

بوحشاك فاطمة

بوربيع حكيمة

إشراف الأستاذ:

د. عرباني عمار

لجنة المناقشـــــــة:

▪ كحيلة نبيلة	جامعة جيجل	رئيسا
▪ عرباني عمار	جامعة جيجل	مقررا
▪ سرحان سامية	جامعة جيجل	عضوا

السنة الجامعية: 2015/2014

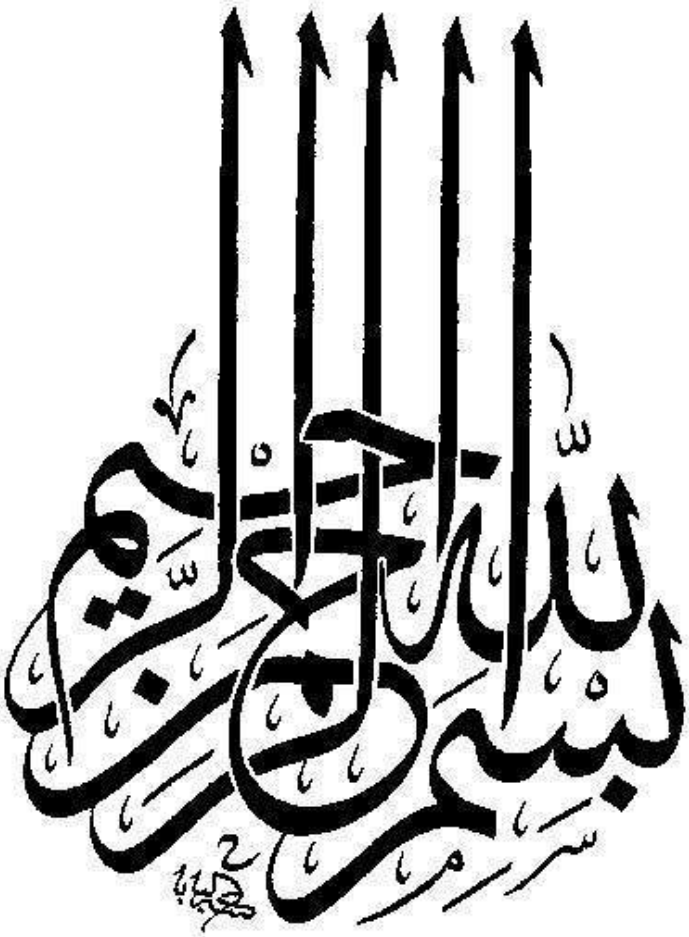

دعاء

اللّهم أرحمنا بالقرآن واجعله لنا إماما ونورا وهدى، اللّهم ذكرنا منه ما نسينا وعلمنا منه ما جهلنا، وأرزقنا تلاوته أناء الليل وأطراف النهار واجعله لنا حجة يا رب العالمين.

اللّهم إنا نسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا مباركا فيه اللّهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا، وزدنا علما يا رب العالمين، اللّهم اشرح لنا صدورنا ويسر لنا أمورنا وأحلل عقدة من لساننا يفقه قولنا. اللّهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أنّ الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللّهم ساعدنا أن نقول كلمة حق في وجه الأعداء ولا نقول كلمة باطل لكسب الأقوياء. اللّهم إنا نعوذ بك من جهد البلاء

ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كلمة شكر وعرفان

" اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا "

أولا نحمد الله حمدا كثيرا وله الشكر الجزيل على

توفيقه لنا في إتمام هذا العمل الذي نتمنى أن ينال رضا الجميع

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور عرباني عمار الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أفادنا بها

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث

وإلى عمال كل من مديرية السياحة ومديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

وكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة على انجاز وإتمام هذا العمل

إهداء

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما ...

إلى أخي وأخواتي ...

إلى كافة الأهل و الأقارب ...

إلى كل الأصدقاء والأحبة ...

اهدي ثمرة جهدي هذا

راجية من المولى تعالى أن يتقبله مني

حكيمة

إهداء

إلى ملاكي في الدنيا، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بلسم الشفاء

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كانت سر نجاحي.

"أمي العزيزة" حفظها الله

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار

" أبي الغالي" رحمه الله

إلى من لم يبخلا علي بدعائهما

" جدي و جدتي "

إلى من علموني السعي دون انتظار، ستبقى كلماتكم نجوما في سماء العمر أهتدي بها في درب الحياة اليوم وفي الغد وإلى الأبد

" أعمامي "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

" أخواتي"

إلى أفراد العائلة كل بإسمه

إلى كل الأصدقاء

فاطمة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتوى	رقم الصفحة
كلمة شكر	III
الإهداء	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	IX
مقدمة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنمية	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية	03
المطلب الثاني: نظريات التنمية	04
المطلب الثالث: العوامل المساعدة للتنمية وتحدياتها	07
المبحث الثاني: أساسيات حول السياحة	09
المطلب الأول: مفهوم السياحة	09
المطلب الثاني: أهمية السياحة	14
المطلب الثالث: أنواع السياحة	17
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة	18
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة	19
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة	22
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية السياحية المستدامة	29
تمهيد	30
المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	31

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة	35
المطلب الثالث: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	37
المبحث الثاني: سبل تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة	39
المطلب الأول: مصادر المشاريع الصغيرة والمتوسطة	39
المطلب الثاني: أساليب تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدرتها التنافسية	42
المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة	44
المبحث الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة	47
المطلب الأول: الجانب الاقتصادي	47
المطلب الثاني: الجانب الاجتماعي	50
المطلب الثالث: الجانب البيئي	52
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل	54
تمهيد	55
المبحث الأول: تقديم عام لولاية جيجل	56
المطلب الأول: إتجاه الجزائر نحو التنمية السياحية المستدامة	56
المطلب الثاني:التعريف بولاية جيجل	58
المطلب الثالث: مناطق التوسع السياحي بولاية جيجل	64
المبحث الثاني: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل	69
المطلب الأول: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل	69
المطلب الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية قيد الإنجاز	72
المطلب الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية المتوقع إنجازها	75
المبحث الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل	78
المطلب الأول: الجانب الاقتصادي	78
المطلب الثاني: الجانب الاجتماعي	82
المطلب الثالث: الجانب البيئي	84
خلاصة الفصل	86

خاتمة	87
قائمة المراجع	103

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	21
02	مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	27
03	تعريف الإتحاد الأوروبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	32
04	المواقع الأثرية والنصب التاريخية بولاية جيجل	62
05	توزيع مناطق التوسع السياحي لولاية جيجل	64
06	مناطق ذات أولوية للتوسع السياحي بولاية جيجل	65
07	المناطق الثانوية للتوسع السياحي بولاية جيجل	66
08	المناطق المقترحة للتوسع السياحي من قبل مديرية السياحة لولاية جيجل على وزارة السياحة	68
09	تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل(2007 – 2014)	69
10	تـوزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط إلى غاية 2014/12/28	69
11	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي (2007– 2014)	71
12	المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية قيد الإنجاز إلى غاية 2014/12/28	72
13	المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية المتوقفة عن الإنجاز	73
14	الملفات المودعة على مستوى لجنة "CALPIREF " إلى 2015/03/31	76
15	المشاريع المقبولة من طرف " CALPIREF "	77
16	تطور عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل (2007 – 2014)	78
17	تطور مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي في التشغيل بولاية جيجل (2007– 2014)	79
18	تطور رقم أعمال كل من الفنادق ووكالات السياحة والسفر (2009-2014)	81

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تـوزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط إلى غاية 2014/12/28	71
02	تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة دات العلاقة بالقطا ع السياحي بولاية جيجل (2007 – 2014)	72
03	تطور العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل (2007 – 2014)	79
04	تطور مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية في التشغيل لولاية جيجل (2007-2014)	80
05	تطور رقم أعمال كل من الفنادق ووكالات السياحة والسفر (2009-2014)	81

مقدمة

تعد السياحة أحد أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية، فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نمواً متواصلاً، حيث زاد عدد السياح على المستوي الدولي ثلاثة أمثاله في العقدين الماضيين، وتعد السياحة والسفر أكبر مصدرين للعمالة في العالم. وإن السياحة من المنظور الاقتصادي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية. ومن تم ظهرت مشاريع صغيرة ومتوسطة تنشط ضمن هذا القطاع وتقدم خدمات مختلفة.

وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان إستدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المشاريع والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التشوهات البيئية، جهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية السياحية وأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية وغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معنى الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية. ولقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في العمل الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، والذي يعتمد على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل بها.

ومن هنا باتت التنمية السياحية المستدامة تشكل ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والموافقة لشروط الاستدامة إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق، وفي مقدمتها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل والمحافظة على البيئة.

إشكالية الدراسة

- **التساؤل الرئيسي**

لقد تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤخرا بشكل كبير وذلك نتيجة لأهميتها الاقتصادية الإجتماعية والمتمثلة في الأدوار التي تقوم بها اقتصاديا واجتماعيا، ومن هنا يمكن بلورة التساؤل الرئيسي التالي:

ما الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل ؟

❖ **الأسئلة الفرعية**

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ ما هي سبل تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
- ✓ هل يوجد دور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاقتصادي بولاية جيجل ؟
- ✓ هل يوجد دور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاجتماعي بولاية جيجل ؟
- ✓ هل يوجد دور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية السياحية المستدامة من الجانب البيئي بولاية جيجل ؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة التساؤل الرئيسي والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة به حددنا الفرضيات التالية :

- ✓ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاقتصادي.
- ✓ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاجتماعي.
- ✓ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب البيئي.

أهمية الدراسة

يستمد هذا الموضوع أهميته من الإعتبارات التالية:

- ✓ ضبط المفاهيم الأساسية للموضوع :المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التنمية السياحية المستدامة
- ✓ يجمع الموضوع بين عنصرين حديثين (المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية السياحية المستدامة) لكل منهما أهمية بالغة في قضايا الوقت الراهن.
- ✓ محاولة إثراء مكتبة الكلية التي تفتقر لهذه المواضيع خاصة باللغة العربية.
- ✓ التعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالولاية.
- ✓ التعرف على مدى التوجه نحو تنمية سياحية مستدامة في ظل إمكانيات الولاية.
- ✓ قد تؤدي نتائج هذا البحث إلى توجيه إنتباه المسؤولين والباحثين إلى ضرورة إجراء أبحاث ودراسات ميدانية أعمق في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة عموما إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ الإجابة على التساؤلات الفرعية لمحاولة إثبات صحة فرضيات الدراسة أو نفيها، ومنه معرفة ما إذا كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم فعلا في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- ✓ التعرف على بعض جوانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وواقعها في ولاية جيجل.
- ✓ أما الجانب الميداني فسيكون محاولة لتطبيق ما تم تحصيله في الجانب النظري وإسقاطه على أرض الواقع.

أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب الموضوعية والذاتية لإختيار الموضوع:

- ✓ إضافة إلى حداثة الموضوع وإرتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه، سنحاول توطيد معرفتنا بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى نمتلك الدراية الكافية لإنشاء أو تسيير إحداها في المستقبل.
- ✓ تسليط الضوء على السياحة باعتبارها من بين القطاعات التي يجب إعادة النظر فيها والاهتمام بها بعد قطاع المحروقات، وتنميتها تنمية مستدامة.
- ✓ الإشارة إلى أن عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على الصناعة والحرف التقليدية أو المقاولة، بل يتعدى ذلك ليصل للسياحة.

منهجية الدراسة

قصد الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح، ونظرا لأهمية الموضوع وطبيعة ونوع المعلومات المتوفرة عنه تتطلب العمل وفق منهج يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها وهذا المنهج يتمثل في المنهج الوصفي والتحليلي لكلا الجانبين(النظري والتطبيقي) للدراسة.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة والمتمثلة في:

- ✓ الكتب، الملتقيات، المقالات والمجلات العلمية.
- ✓ التقارير والبيانات الإحصائية.
- ✓ جمع معلومات من مديرية السياحة والصناعات التقليدية، مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار ومديرية البيئة بولاية جيجل.
- ✓ مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع.
- ✓ وثائق، دفاتر، وسجلات المؤسسات محل الدراسة.
- ✓ بعض المواقع على شبكة الأنترنت.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود الزمنية والمكانية لدراستنا في:

- ✓ الحدود الزمنية: تحددت الدراسة الميدانية من2007 إلى 2014.
- ✓ الحدود المكانية: تمت الدراسة في ولاية جيجل.

تقسيم الدراسة

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان والآخر تطبيقي، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة، فالفصل الأول تم تخصيصه للإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التنمية، وفي المبحث الثاني إلى مفهوم السياحة، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

بالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية السياحية المستدامة، ففي المبحث الأول تناولنا مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تناول سبل تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأخيرا خصصنا المبحث الثالث إلى كل من دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

أما الفصل الثالث فتم تخصيصه للدراسة الميدانية والتركيز على الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل، حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى التعريف بولاية جيجل، والمبحث الثاني تناولنا فيه واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أما في المبحث الثالث فقد تم تحليل البيانات ونتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياحية المستدامة

تمهيد

السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ظهرت بصورة واضحة في النصف الأخير من القرن العشرين وقد أصبحت في كثير من دول العالم من أهم القطاعات الاقتصادية حيث أدت إلى تغيير في أنماط العمل ومستويات المعيشة وتوزيع الدخل، كما أن التوسع في النشاطات السياحية صاحبته تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية.

وتزداد أهمية السياحة بتطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السياح، وفي نفس الوقت تحمي وتعزز مستقبل نمو القطاع، وتخفف الآثار السلبية على البيئة إلى حدودها الدنيا، وتولد الدخل للمجتمعات المحلية.

وقد ارتأينا في هذا الفصل التطرق لدراسة الإطار النظري لتنمية السياحية المستدامة والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

- ماهية التنمية؛
- أساسيات حول السياحة؛
- التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية

تسعى التنمية إلى تحقيق نمو اقتصادي متصل وقابل للاستمرارية نحو تلبية احتياجات وتطلعات الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال خطط وبرامج التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

تعددت تعاريف التنمية بين الباحثين في مجالات مختلفة وفيما يلي نذكر بعضها:

أولا- بعض التعاريف للتنمية:

هناك مجموعة من التعاريف لمفهوم التنمية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- **تعريف Edger ower** : « التنمية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع » . [1]
- **تعريف A. K .Sen :**« التنمية تعمل على توسيع الحقوق والقدرات فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الحرية ». [2]
- **كما تعرف التنمية:** « مشروع شامل ومتكامل ولذلك فهي تتطلب تغيرات سياسية وثقافية واقتصادية ...» . [3]
- **تعريف الأمم المتحدة للتنمية**: « مجموعة من العمليات التي تؤدي إلى تقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وذلك عن طريق تضافر الجهود الحكومية والشعبية ». [4]

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

- ✓ تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة؛
- ✓ تعتبر عملية تغيير ونقل المجتمع نحو الأحسن من الانتفاع بالتغيير؛
- ✓ تهدف إلى تنمية الموارد والإمكانيات الداخلية للمجتمع.

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص122.

[2] محمد عبد العزيز عجيمي، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص55.

[3] إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، لبنان، 2009، ص153.

[4] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، **دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1993، ص19.

وعليه يمكننا تعريف التنمية كما يلي: " التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية وتمس جوانب المجتمع جميعا، تهدف إلى الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة ".

ثانيا - خصائص التنمية:

إن التنمية بهذا المفهوم لها طبيعة تميزها وتبرزها حتى تؤدي الهدف المقصود منها، ومن أبرز ملامح هذه الطبيعة أنها: [1]

1- **ظاهرة إنسانية:** فالتنمية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في عملية التطور والتقدم ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون تدخل الإنسان.

2- **ظاهرة تاريخية مستمرة:** فالتنمية متلازمة مع حركة التاريخ وترتفع تارة وتنحط تارة أخرى وفقا للظروف البيئية والزمنية التي تمر بها.

3- **ظاهرة اجتماعية:** فالتنمية باعتبارها مرتبطة بحياة الإنسان وتطورها وتغيرها فهي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، فكلما اتجه المجتمع نحو التغيير والتطور كلما أدى إلى السرعة في التنمية والعكس وكلما كانت برامج التنمية مؤثرة في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تطوره وتغيره.

4- **ظاهرة اقتصادية:** ارتبط مفهوم التنمية في كثير من الحالات بالتنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صورة للتنمية والتنمية في ذاتها تعد ظاهرة اقتصادية لما للاقتصاد من تأثير واضح في مدى تقدم برامج وخطط التنمية.

5- **ظاهرة كلية:** أي أن التنمية هي ظاهرة شاملة كلية تلحظ في شتى جوانب الحياة، خلافا لما ذهب إليه بعض الاقتصاديون وعلماء الاجتماع أن تكون التنمية ظاهرة جزئية تهتم بتطوير جانب محدد من المجتمع وتنميته.

المطلب الثاني: نظريات التنمية

ظهرت معظم النظريات الخاصة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينات من القرن الماضي بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية نتيجة تعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول، والتي كانت مستعمرة وتركز اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية التالية:

[1] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص59-66.

- ✓ الفقر؛
- ✓ التخلف؛
- ✓ التبعية.

وكذلك نتيجة تزايد اهتمام الأمم المتحدة والمؤشرات الدولية بقضايا التنمية، لذا سوف نعرض نظريات التنمية من وجهة نظر علماء الاقتصاد والإدارة والاجتماع وذلك على النحو التالي:

أولا- عند علماء الاقتصاد:

حسب علماء الاقتصاد نظريات التنمية هي: [1]

1- **النظرية الكلاسيكية:** يمثل هذه النظرية " آرثر لويس " Arthur Lewis" حيث ينصب اهتمامه على تحليل الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع، وحسبه أن التنمية مرادفة للنمو أو التقدم وتعتمد على الإنتاج اعتمادا كليا من خلال ميكانيزم أو آلية للأسعار.

2- **نظرية الدفعة القوية:** ترى هذه النظرية أنه يجب أن تكون التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار في عزم وقوة إلى الأمام محدثة المزيد من النمو فهي ضد التدرج في التنمية الاقتصادية لأن التغلب على الركود الاقتصادي يحتاج إلى دفعة قوية واحدة في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، والذي قدم هذه النظرية هو الاقتصادي "رودان" Rodant ولكي يطبق هذا النموذج والقائم على نظرية الدفعة القوية والملائم للنمو في البلدان النامية فإنه يجب الأخذ بالاعتبارات التالية:

- ✓ أن تتوافر كميات كبيرة من رؤوس الأموال أغلبها من الخارج؛
- ✓ أن يتضمن هذا النموذج أيضا إنشاء الصناعات الخفيفة والاستهلاكية التي تشغل أعداد كبيرة من العمال؛
- ✓ الابتعاد ما أمكن عن الصناعات الثقيلة ذات النفقات الناهضة ومستلزماتها العديدة على أساس مبدأ تقسيم العمل الذي يكفل تمويل البلاد النامية بما تحتاجه من الصناعات الثقيلة الموجودة في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة.

3- **نظرية النمو المتوازن:** لقد صاغ رودان فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد "نير يكس" Nurikse في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن ويركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني مستوى الدخل، وبالتالي توسيع حجم السوق الذي لا يتحقق إلا بتطوير جميع

[1] المرجع السابق، ص37-40.

القطاعات في آن واحد، مع تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي، وفي النهاية يحقق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

ثانيا - عند علماء الإدارة

حسب علماء الإدارة نظريات التنمية تتمثل في: [1]

1- نظرية المسار الهدف : تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة في القيادة ومن أكثرها إنتشارا وبنيت على نتائج بحوث ودراسات جامعية " أوهايو " التي أقيمت في الخمسينات من القرن العشرين، وافتراضات هذه النظرية:

- ✓ إن المرؤوسون يقبلون ويقتنعون على تأدية القائد إذا اعتقدوا بأنه سيؤدي إلى أشياء ذات قيمة عالية بالنسبة لهم؛
- ✓ سلوك القائد مقبول ومقنع بالنسبة للمرؤوسين لدرجة أنهم يعتبرونه مصدر فوري ومباشر لرضاهم أو أداة للرضا المستقبلي؛
- ✓ سلوك القائد سوف يحفز آراء المرؤوسين؛
- ✓ سلوك المرؤوسين يحفز سلوك القائد.

2- **النظرية التفاعلية:** يرى أنصار هذه النظرية أن القيادة عملية تفاعلية بين الشخص والموقف، وتتميز هذه النظرية التي من أهم روادها "بيلز" بأنها تركز على مضمون التفاعل القيادي الذي هو تفاعل ينطوي على توجيه الفرد للآخرين وإعطائهم مقترحات وتفسيرات وغيرها، وسميت بهذا الاسم لأنها تشخص القائد وتفاعله ضمن الجماعات التي يكون فيها عضوا فهو إما يؤدي دور القائد أو لا.

ثالثا - عند علماء الاجتماع

اعتمد علماء الاجتماع على مصطلح التحديث في أبحاثهم بدلا من مصطلح التنمية وتتمثل نظرية التنمية من وجهة نظرهم في: [2]

- **نظرية روستو**: بعد الحرب العالمية الثانية فكر الاقتصاديون في دراسة أحوال الدولة الفقيرة، إلا أنهم لم يكن لديهم خلفية معرفية يحللون على ضوئها عملية النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات

---

[1] نظريات التنمية

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=36298،18/02/2015/10 :45

[2] جمال حلاوة، مرجع سبق ذكره، ص ص60-66.

الزراعية، ومن هنا جاءت أفكار" روستو " حيث رأى أن الانتقال من التخلف إلى التقدم له سلسلة وخطوات تتابعية لا بد منها:

أ- **المرحلة الأولى (المرحلة التقليدية):** وهنا يكون غالبية السكان يعملون في الزراعة والسلطة في أيدي الملاك، والظروف البيئية والطبيعية غير واضحة والإنتاج منخفض، والعادات والتقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي.

ب-**المرحلة الثانية (مرحلة التهيؤ للانطلاق):** تتميز بحدوث تغيرات كثيرة في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة، كما تظهر أفكار واتجاهات عديدة وجديدة تصاحب التغيرات الاقتصادية.

ت- **المرحلة الثالثة (مرحلة الانطلاق):** تركز على القضاء على معوقات النمو الاقتصادي وإحداث تغيرات جذرية في أدوات الإنتاج بواسطة الوسائل التكنولوجية وتشجيع العاملين والابتكارات.

ث- **المرحلة الرابعة (مرحلة النضج):** وتظهر الزيادة في الإنتاج والاستثمار وتعزيز القطاع الصناعي.

ج- **المرحلة الخامسة (مرحلة الاستهلاك):** يرتفع فيها متوسط دخول الأفراد وتزيد معدلات الاستهلاك وتظهر الرفاهية في المجتمع.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على التنمية وتحدياتها

أولا- العوامل المساعدة على التنمية

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية: [1]

1- **العوامل الذاتية:** وتتلخص فيما يلي:

- ✓ الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة؛
- ✓ الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية؛
- ✓ التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية؛
- ✓ الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجباتهم.

2- **العوامل الموضوعية:** تتمثل في:

- ✓ أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لاحتياجات الأفراد؛
- ✓ قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية؛

[1] السبتي وسيلة ، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005، ص ص4،5.

- ✓ أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي؛
- ✓ اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية؛
- ✓ ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات؛
- ✓ تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني.

ثانيا- تحديات التنمية

توجد مجموعة من التحديات مقسمة كما يلي: [1]

1- التحديات الخارجية: نذكر منها:

- ✓ الاستناد إلى نماذج مستوردة لتفسير مشكلة التخلف في البلاد النامية؛
- ✓ الحصول على معونات مشروطة؛
- ✓ نقص رؤوس الأموال؛
- ✓ عدم كفاية المدخلات؛
- ✓ عدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا؛
- ✓ عدم تنويع الصادرات.

2- **التحديات الداخلية:** نذكر منها:

- ✓ التحديات السكانية (التزايد السكاني الرهيب): أصبحت المشكلة السكانية تمثل تحديا هاما لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان العالم النامي نظرا لأن التزايد السكاني الرهيب شكل عبئا ثقيلا على الموارد الاقتصادية في تلك البلاد.

3- **التحديات الاجتماعية:** نذكر منها:

- ✓ العادات والتقاليد والقيم الموروثة؛
- ✓ مشاكل الهجرة من الريف إلى المدن؛
- ✓ الجمود الاجتماعي بالريف يعرقل مسيرة التنمية؛
- ✓ تحدي التعليم.

[1] المرجع السابق، ص7.

المبحث الثاني:أساسيات حول السياحة

أصبحت السياحة اليوم ظاهرة إنسانية واجتماعية تقتضي تنمية تقوم على العلم والخبرة والتخصص حيث أن علاقاتها متشابكة فضلا عما تقتضيه السياحة من إمكانية الاستيعاب للطلب المتزايد والأخذ في الانتشار لهذا النشاط السياحي.

المطلب الأول: مفهوم السياحة

نشأت السياحة منذ أن خلق الله الأرض وما عليها إلى أن أصبحت علما متكاملا. فمند زمن بعيد والإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره وسعيا إلى رزقه ومعاشه متطلعا إلى العلم والمعرفة.

أولا- مراحل تطورها

تطور مفهوم السياحة ومعناها مع تطور المجتمعات وسوف نستعرض بصورة مختصرة أربع مراحل من تطورها وهي:

1- **مرحلة العصور القديمة**

إن غريزة الانتقال والترحال من مكان إلى آخر موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا وراء الرزق من أجل حياة أفضل، ولم تكن هناك قوانين تنظم تصرفاته سوى الطبيعة، وعدم وجود وسائل نقل ولم يكن عنصر الوقت ذو أهمية بالنسبة إليه. وعندما قامت الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة والثقافة والمنفعة، ويعد الفينيقيون من أشهر الشعوب القديمة التي اتسمت بحب المخاطرة والاهتمام بالترحال البحري بحثا عن المعرفة والكسب المادي، والتي تعد من أهداف السياحة بمفهومها الحديث وفي فجر الإسلام هناك هجرة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام عندما سافر من مكة إلى المدينة مع صاحبه أبي بكر الصديق رضي الله عنه لينشر الدعوة فيها بعد أن ترك بدورها تنمو وتترعرع في مكة وثمة رحلات كان يقوم بها قريش بقصد التجارة بين بلاده وبلاد اليمن والشام، وكذلك إلى بلاد الحبشة وابن بطوطة وغيرها. [1]

[1] عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص218.

ومن خلال ما سبق نجد أن السياحة في العصور القديمة كانت تمتاز باقتصارها على مجرد تحقيق لأغراض معينة مثل الاستكشافات أو التجارة أو دراسة مجتمعات وبيئات جديدة، من سماتها كذلك أنها تعتمد على وسائل نقل بدائية برا وبحرا فقط لأعداد قليلة من البشر. [1]

2- مرحلة العصور الوسطى

كان اتجاه السياحة في تلك العصور للتجارة والحج ورحلات الدراسة، ولقد انفرد العرب في هذه الفترة بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر في تطوير مبادئ السياحة وقد وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، فمن الوقائع الثابتة أن معظم البلاد الإسلامية كانت أكثر من بلدان آسيا وأوروبا تقدما، وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء وتجارة العالم تجري إليها حيث التجارة فيها نشطة والصناعات ناجحة وهي مركز لحياة ثقافية وحضارية حيث جذبت إليها العلماء والمثقفين من كل أنحاء العالم وبدأت حركة الازدهار في العلوم والفنون والآثار، وقد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم حيث ترك هؤلاء وثائق سياحية فذة. [2]

لقد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى فكان عدد كبير من الحجاج على إتلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة التي غالبا ما تبعد عن أوطانهم مسافات طويلة وكثيرا منهم كتبوا أوصافا لرحلاتهم وكانت بحق من كتب الإرشاد السياحي غنية بالمعلومات والبيانات القيمة . [3]

في نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة الطلبة وطالبي العلم الذين كانوا يقومون برحلاتهم بغرض العلم والدراسة والتعرف على آراء الغير والنظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين، لأن السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عن الحاجة. [4]

---

[1] محمد حفيظ حجازي مرسي، **إدارة التسويق السياحي والفندقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص50.

[2] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص16.

[3] المرجع السابق، ص17.

[4] المرجع السابق، ص17.

3- مرحلة العصر الحديث

بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن ظهرت الطائرة استخدمت في الأغراض الحربية، ثم دخلت مجال النقل البشري والتجاري وجرى تطور هائل لاستخدام السيارة كما ظهر علماء ومتخصصون في النشاط السياحي في الدول المتقدمة وأخضعوا هذا النشاط للعلم والدراسة وخصصوا له الكليات والمعاهد. [1]

وقد تطورت السياحة في هذه المرحلة نتيجة لعدة عوامل نوجزها فيما يلي: [2]

- ✓ تطور وسائل النقل والمواصلات وانخفاض تكلفتها خاصة النقل الجوي الذي يتميز بخصائص السرعة والراحة وقطع المسافات الطويلة؛
- ✓ زيادة أوقات الفراغ وأيام الإجازات؛
- ✓ ارتفاع مستويات الدخل الفردي في كثير دول العالم؛
- ✓ ارتفاع نسبة التحضر وسكان المدن وانتشار المشكلات البيئية كالتلوث والضوضاء وغيرها؛
- ✓ الاهتمام بالبنية الأساسية للسياحة من السياحة ومحال عامة وتجارية وغيرها؛
- ✓ لم تعد السياحة قاصرة على الأغنياء فقط بل أكثر السياح كانوا من الطبقة الوسطى؛
- ✓ أصبحت السياحة علما حديثا وصناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا.

4- مرحلة السياحة المعاصرة

كانت أعظم وأسرع مراحل التطور هي مرحلة منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، فما أنجزته البشرية في السنوات التي تلت الحرب أكثر مما أنجزته منذ بداية التاريخ البشري حتى الحرب العالمية الثانية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاش العالم مجموعة من مراحل التطور الهائل في شتى المجالات والعلوم المختلفة، وكان لا بد من تطور السياحة تطور كبير خلال نفس تلك الفترة لما نراه من ترابط كبير بين علم السياحة وغيرها من العلوم الأخرى. [3]

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة خطى التطور الهائل في هذه الفترة تلك القفزة التي حدثت في وسائل النقل المختلفة بشكل كبير وسريع من مكان إلى آخر مهما كانت المسافة، وبذلك يكون هناك

---

[1] عباس رجاء الخربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص19.

[2] المرجع السابق، ص20.

[3] هالة حسين، **مبادئ صناعة الضيافة**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2006، ص30.

أوقات كبيرة مهدرة إضافة إلى الراحة والرفاهية التي أصبحت موجودة في وسائل النقل المختلفة مما أدى إلى عدم إجهاد المسافرين، كما إن زيادة عدد وسائل النقل ساعد على نقل أكبر عدد ممكن من الناس وسهلت تلك الوسائل الوصول إلى كافة أرجاء الأرض مما أعطى الرغبة لدى الأفراد للتعرف على ما هو جيد. فالعالم بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يحتاج لمزيد من الترفيه وإعادة الإعمار والمعرفة، فقد ضاق العالم ويلات الحروب مما استوجب احتياج العديد من وسائل التغيير والترفيه والتعلم، هذا الأمر الذي أوصل الأمور بطبيعة الحال إلى الحاجة للسفر والتنقل والترحال للتعرف عما هو جيد وللهروب إلى بعض الترفيه مما يساعد على انتشار السياحة. [1]

ثانيا - تعريف السياحة

لقد تعددت تعريفات السياحة وذلك وفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة وعليه يمكن ذكر أهم التعريفات كالآتي:

1 - تعريف السياحة لغة

في المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد أنه يعني التجوال، وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد ورد لفظ سياحة في القرآن الكريم حيث قال تعالى:

« براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين ». [2]

معناها سيروا أيها المشركين سير السائحين آمنين مدة أربع أشهر لا يتعرض لكم من خلالها أحد، أما في اللغة الإنجليزية نجد tour والتي تعني يجول أو يدور أما كلمة tourisme تعني الانتقال والدوران.

2 - تعريف السياحة اصطلاحا

نورد فيما يلي بعض التعاريف:

- ✓ **تعريف جوير فولر**: « ظاهرة من الظواهر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو، والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها، والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل ». [3]

---

[1] المرجع السابق، ص ص32،31.

[2] سورة التوبة، الآية (1-2).

[3] محمد صبحي عبد الكريم، حمدي أحمد ديب، **جغرافية السياحة**، مكتب الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001، ص5.

- ✓ **تعريف جلا كسمان**: « السياحة مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان ». [1]
- ✓ **تعريف هيرمان فون شوليرون**: « الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا تلك العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة ». [2]
- ✓ **تعريف المنظمة العالمية للسياحة**: تعرفها على أنها « نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من مكان الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة كاملة لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة والعمل ». [3]
- ✓ **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسياحة والسفر عام 1963 بروما**: على أنها « ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 سلعة ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحين يتمثلان في السياحة الداخلية والخارجية» . [4]
- ✓ **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة**: « اصطلاح يطلق على الرحلات الترفيهية على هذا الأساس هي مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تساعد على سد حاجيات السائح ». [5]

وعليه يمكن تعريف السياحة بأنها « عبارة عن انتقال الإنسان من مكان إلى مكان لمدة لا تقل عن 24ساعة ،بحيث لا تكون من اجل الإقامة الدائمة وقد تكون لأغرض ثقافية أو رياضية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية ... الخ » .

---

[1] طه أحمد عبيد، **مشكلات التسويق السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص118.

[2] المرجع السابق ،ص119.

[3] Norbert vanhove, **the ecconomics of tourisem destinatoins**, elsevier boutterworter heinemam, 2005, p3.

[4] محيي محمد مسعد، **الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي**، المكتب العربي الحديث، عمان، ص61.

[5] Jean pierre et Miche balfet, **manegement du touriseme,** pearson etucatoin,2éme edition, frence, 2007, p4.

ثالثا - تعريف السائح

لقد ارتبط تعريف السياحة بتعريف السائح فكان المدخل لتعريف السياحة من خلال للسائح وما يقوم به من نشاط وعلاقات من خلال حركته المؤقتة محل إقامتهم غير المعتادة و عليه نذكر بعض التعاريف للسائح:

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة في روما عام 1963**: « السائح هو الشخص الذي يسافر إلى بلد أخر غير البلد التي بها موطنه الأصلي، ويقيم بها لمدة تزيد عن 24 ساعة دون أن تطول إقامته إلى الحد الذي يعد هذا البلد موطنا له» . [1]
- **تعريف مؤتمر روما لسياحة عام 1963**: «السائح أنه من يزور بلدا غير بلده الذي يقيم فيه بصورة دائمة ومعتادة، لأي سبب من الأسباب ، عدا قبول وظيفة باجر في البلد الذي يزوره، أي تغيير مكان الإقامة المعتادة لفترة مؤقتة، وبعبارة أوضح تغيير البيئة الاجتماعية لأي غرض غير غرض العمل باجر ». [2]
- **تعريف المنظمة العالمية للسياحة** : «السائح بأنه الزائر الذي يقوم بزيارة مؤقتة في مدة لا تقل عن 24 ساعة إلى البلد المزار ». [3]
- **تعريف لجنة الخبراء الأخصائيين التابعين لعصبة الأمم عام 1937 :** « السائح هو أي شخص يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر إلى دولة أخرى غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة ». [4]

وعليه يمكن تعريف السائح علي أنه « الشخص الذي يزور مكان غير مكان إقامته الأصلية لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأغراض مختلفة غير الكسب المادي أي لترفيه أو العلاج ... إلخ ».

المطلب الثاني: أهمية السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما لها من أهمية في جوانب عديدة منها:

أولا - الأهمية الاقتصادية: يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية: [1]

---

[1] أسامة صبحي الفاعوري، **الإرشاد السياحي بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006 ، ص6.

[2] محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب ، مرجع سبق ذكره، ص06.

[3] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، مطبعة السلام الحديثة، القاهرة، 2005،ص110 .

[4] مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص16.

1- **خلق مناصب عمل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى وهذا يعني إمكانية السياحة علي توليد فرص العمل، بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى، التي تجهز بمستلزمات الإنتاج. فمن حلال السياحة يمكن خلق مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من أربع مرات بالنسبة لصناعة السيارات وعشرة مرات من قطاع البناء.

2- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية**: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد، فروق تحويل العملة والإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلي الإنفاق على الطلب على السلع والخدمات لقطاعات اقتصادية أخري.

3- **تحسين ميزان المدفوعات**: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين المدفوعات الخاصة بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس من الأموال الأجنبية المستمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصلها من جمهور السائحين، خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

ثانيا- الأهمية الاجتماعية

ترتبط السياحة ارتباطا وثيقا بالمجتمع حيث يتفاعل السياح كأحد مدخلات النظام السياحي مع البيئة الاجتماعية في دولة الزيارة لكي ينتج في النهاية الآثار الاجتماعية المختلفة التي تتمثل في بعض الجوانب العامة مثل: [2]

1- **التوازن الاجتماعي:** حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها البعض نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في الحقل السياسي بشكل مباشر مما يؤدي إلى توازن المجتمع.

2- **النمو الحضاري**: نتيجة للحركة السياحية المتزايدة حيث تتجه الأنظار والاهتمامات دائما إلى العمل نحو الارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية بها، وإنشاء معالم حضارية جديدة لكي تظهر الدولة بالمظهر اللائق بها كدولة سياحية لها وزنها العالمي، فالسياحة بذلك تعتبر سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية المنتشرة في معظم المناطق السياحية، وكذلك الطبيعية التي تتميز بها الدول.

---

[1] آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص ص32، 33.

[2] المرجع السابق، ص ص34، 35.

3- **الوعي والتطور الاجتماعي:** تعد السياحة أهم أسباب التطور الاجتماعي في دول الزيارة، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع المحلي للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المغايرة وذلك يكون من خلال تعاملهم ومشاهدتهم واتصالهم المباشر بالسائحين وذلك يؤدي إلى مساعدتهم على اكتساب الكثير من الخبرات والقيم السائدة السليمة والبناءة والموضوعية في الحياة بالإضافة إلى تكييف تلك الخبرات مع قيمهم وعاداتهم مما يساعدهم على الانفتاح على العالم الخارجي.

وهكذا تطورت السياحة وأصبحت ظاهرة اجتماعية تعمل من خلال انتقال الأفراد بمختلف ثقافاتهم وأجناسهم ودياناتهم وأذواقهم على إيجاد نوع من التوافق الاجتماعي بين هؤلاء، مما يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الدولة الواحدة، كما تؤدي إلى تنمية الأذواق والثقافات.

ثالثا - الأهمية الثقافية

تمثل السياحة وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة، وعن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية، حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والآداب والفنون ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها، فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدول السياحية من ثقافة وحضارة، وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع. وتؤدي السياحة كذلك إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية للدول المستقبلة للسياحة، بالإضافة إلى إحياء بعض العادات والتقاليد التاريخية أو الدينية للجماعات المحلية. فاستخدام الثقافة إذن كمشوق سياحي يؤدي إلى دعم الثقافة السائدة ونشر الهوية العرقية وإحياء الفنون والتراث واللغة. [1]

رابعا - الأهمية السياسية

تتضح الأهمية السياسية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض، والزيارات السياسية المتبادلة بينها ولقد لعبت الحركة السياسية دورا هاما في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة أو المتحاربة، لذلك فالسياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول كما لعبت دورا هاما لعدد من الاعتبارات منها: [2]

1- مساهمة السياحة في تحقيق التقارب السياسي بين الدول أو شعوب العالم من خلال الحركة السياسية القادمة إليها بشكل مستمر وكثيف؛

2- دور السياحة الملموس في كسب الرأي العام العالمي وتأييده لمختلف القضايا الدولية والعالمية وهذا واضح من مواقف كثيرة؛

---

[1] عثمان محمد غنيم، بينيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص23.

[2] المرجع السابق، ص24.

3- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

وهنا يبرز دور أهمية السياحة في التقريب وإزالة المتناقضات وجعل التفاهم والتجاوب بين الشعوب.

المطلب الثالث : أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا لدوافعها والرغبات والاحتياجات وتصنف وفقا لعدة أصناف:

أولا- تبعا لدوافعها: نذكر منها: [1]

1- السياحة الترفيهية: تعتبر من أهم أنواع الساحة وأقدم أشكالها حيث توفر للفرد الاستجمام بعيدا عن النمط المعتاد للحياة ورتابة العمل الدائمة، يتميز هذا النوع من السياحة أنه يمثل عنصر جذب لغالبية سائحي العالم حيث يمثل وحده حوالي 70% من حركة السياحة الدولية بالإضافة إلى مكان تكرار الزيارة إلي المكان نفسه.

2- السياحة الثقافية: تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ، ويمثل هذا النوع من السياحة ما يعادل 10% من حركة السياحة الدولية كما يمثل هذا النوع من السياحة بأن السائح عادة ما يقبل عليها مرة واحدة فقط بغرض المعرفة ولا يكرر لنفس المكان.

3- السياحة العلاجية: حيث تكون الزيارة بهدف العلاج أو قضاء فترة نقاهة، ويتميز هذا النوع من السياحة بانخفاض نصيبه من حركة السياحة الدولية إذ تبلغ حوالي 5%.

4- السياحة الدينية: حيث يكون الهدف من الزيارة هو أداء واجب ديني، وأهم المناطق المستهدفة لهذا النوع من السياحة مكة المكرمة والمدينة المنورة لدى المسلمين.

5- السياحة الرياضية: وهي الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى، بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية أو الاستمتاع بمشاهدة البطولات الرياضية.

6- سياحة المؤتمرات: تعتبر من الأنماط السياحية الحديثة وارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الذي شهده العالم، ويهدف هذا النوع من السياحة إلى حضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية أو المهنية أو السياسية.

7- سياحة رجال الأعمال: هو نوع جديد من أنواع السياحة، زادت أهميته في السنوات الأخيرة بسبب التقدم التكنولوجي والاقتصادي، ويبين هذا النوع من السياحة الأنشطة التي يقوم بها رجال الأعمال حيث ينتقل هؤلاء لعقد الصفقات أو إقامة معارض تجارية.

8- سياحة المعارض**:** وهي من الأنواع الحديثة للسياحة تنمو وتتطور مع التطور التكنولوجي والعلمي في العالم.

---

[1] أحمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص27.

9- سياحة التسوق: تعتبر من أحدث أنواع السياحة حيث تسعى كثير من الدول التي تنخفض فيها تكلفة اليد العاملة ولديها وفرة في الإنتاج أن تصبح سوقا رائجا تعرض فيه جميع المنتجات والسلع الوطنية وبأسعار تنافسية بهدف جذب أكبر عدد من السياح.

ثانيا- تبعا لعدد الأشخاص: وتتمثل في:[1]

1- سياحة فردية: غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد تتضمن شخص أو عدد من الأشخاص.

2- سياحة جماعية: عبارة عن سياحة منظمة عادة تقوم بها شركات سياحية.

ثالثا- تبعا لنوع وسيلة النقل المستخدمة: وتتمثل في:[2]

1- سياحة برية.

2- سياحة جوية.

3- سياحة بحرية.

رابعا- تبعا للجنس: وتتمثل في:[3]

1- سياحة الرجال.

2- سياحة النساء.

خامسا- حسب مستوى الإنفاق والطبقة الاجتماعية: تتمثل في: [4]

1- سياحة أصحاب الملايين: الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة (الطائرات واليخوت).

2- سياحة الطبقة المتميزة**:** التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات.

3- السياحة الاجتماعية: العامة لذوي الدخول المحدودة.

سادسا- تبعا للموقع الجغرافي: تتمثل في: [5]

1- سياحة داخلية: أي انتقال الفرد داخل البلد نفسه.

2- سياحة إقليمية: وهي التنقل والسفر بين الدول المجاورة لتكون منطقة سياحية واحدة.

3- سياحة خارجية: معناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما.

المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة

---

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي ، **صناعه السياحة أساسيات ومبادئ**، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003، ص ص40.

[3] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص53.

[4] ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سبق ذكره، ص41.

[5] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص44.

تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى استغلال واستثمار الموارد السياحية الطبيعية والبشرية ورفع كفاءة الأداء للعاملين في النشاط السياحي بشكل متميز على المستويين الإقليمي والدولي وفق نظرة تخطيطية شمولية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع في الوقت الحاضر والأجيال القادمة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

لتحديد مفهوم التنمية السياحية المستدامة سنتطرق إلى مفهوم كل من التنمية المستدامة ،التنمية السياحية والسياحة المستدامة.

أولا- تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، وهو يعبر عن إستراتيجية تضمن إحداث تنمية اقتصادية وبيئية دائمة دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

وعليه توجد مفاهيم اقتصادية متعددة للتنمية المستدامة حيث نذكر منها:

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة**: الذي يعد التعريف الأكثر انتشارا واستخداما حيث يعرفها على أنها « تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ». [1]
- **تعريف دالي هيرمان**: يعرفها على أنها: « العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيدا بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري» . [2]
- **كما تعرف بأنها:** « تلك العملية التي تستخدم المواد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها كليا أو جزئيا» .[3]
- **كما تعرف على أنها**:« نمط من التنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والتراث الثقافي للأجيال القادمة ».[1]

---

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة للتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص74.

[2] المرسي السيد حجازي، **تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، دراسة تحليلية**، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود العدد8، 1996، ص294.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد بوزنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر ة التوزيع، الطبعة الأولى 2007، ص20.

إذن فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

ثانيا- تعريف التنمية السياحية

توجد عدة تعاريف للتنمية السياحية نذكر منها:

- **تعرف على أنها**: « مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السياح».[2]
- **كما تعرف على أنها** :« نمو وازدهار للنشاط السياحي للبلد وهذا النمو يكون متواصل ويعود بفائدة على الدولة ويمكن تحديد التنمية السياحية من خلال الأهداف العامة أي وضع غايات وآمال وطموحات مستقبلية للوصول إليها من خلال تطبيق البرامج والمخططات التنموية التي يقوم بإعدادها المختصون » . [3]

إذن فالتنمية السياحية هي: مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

ثالثا - تعريف التنمية السياحية المستدامة

السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[4]

الاستدامة تشتمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف. [5]

وعليه نذكر بعض التعاريف للتنمية السياحية المستدامة:

---

[1] القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17، المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2003/02/19 العدد 11، ص5

[2] دولي سعاد، **آلية ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الأغواط، 2014، ص27.

[3] المرجع السابق، ص28.

[4] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة، يومي 22 و23 نوفمبر، 2011، ص547.

[5] المرجع السابق، ص547.

- **تعريف المنظمة العالمية للسياحة**: تعرفها بأنها « السعي إلى تحقيق رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يراعى تحقيق حماية وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية » .[1]
- **تعرف التنمية السياحية بأنها**: « عملية متعددة الأبعاد فهي ليست اقتصادية كما يعتقد البعض بل إنها تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية، والمؤسسة تعمل على توسيع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر ».[2]
- **كما يمكن تعريفها بأنها** « تلك التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح، والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية، واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية ».[3]

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية التي لم تكن تراعي بعض الجوانب، بإضافة صفة الاستدامة إليها من خلال اعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على مختلف الرغبات دون مراعاة الاحتياجات المستقبلية للسائحين. ويمكن توضيح التفرقة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية من أجل توضيح التنقل من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث للتنمية السياحية كما هو في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستيعابية
قصيرة الآجال	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف

[1] أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص52.

[2] عثمان محمود غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2001،ص03.

[3] محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، التنمية **السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية**، المعهد العالي للسياحة والفنادق، والحاسب الآلي، الإسكندرية، 2007، ص4.

إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عملية التنمية عن طريق السكان المحليين
إستراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في بناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج وخطط للمشاريع	برامج وخطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد ومجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء وأصوات مزعجة	رزانة وهدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى
مستويات ثقافية مختلفة	مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: دولي سعاد آلية ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص29.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

لتحقيق التنمية السياحية المستدامة سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى وذلك لتحقيق أهدافها.

أولا- مبادئ التنمية السياحية المستدامة: نذكر منها: [1]

1- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية ؛

2- ضرورة توفير مراكز للزوار تقدم لهم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية ؛

3- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتزويدهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار على البيئة ؛

4- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدبرة ؛

[1] عبد الرحمان الحسيباني، حبيب الهبر، **الدليل الإرشادي لمفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها**، الندوة الإقليمية الثانية حول الساحة المستدامة في الوطن العربي، لبنان، (14-16) أكتوبر، 2002، ص ص8، 9.

5- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولا بأهمية البيئة والمحافظة عليها فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، لذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين والعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك؛

6- تحديد القدرة الإستعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة، وهناك عدة مصطلحات للقدرة الإستعابية منها:

- ✓ الطاقة الاحتمالية المكانية: التي تعتمد على قدرة المكان على استيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع؛
- ✓ الطاقة الاحتمالية البيئية: وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة وعلى الحياة الفطرية للسكان المحليين؛
- ✓ الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية: هي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون تأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة وطبيعة الأنشطة السياحية؛
- ✓ الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية: الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح.

7- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا؛

8- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين مثل الصناعات الحرفية التقليدية وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشد للسياحيين؛

9- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

ثانيا- أهداف التنمية السياحية المستدامة:

تختلف أهداف التنمية السياحية المستدامة وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فمثلا نجد بعض الدول تهدف من عمليات التنمية إلى جلب أكبر عدد ممكن من السياح مما ينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في حين تهدف دولة أخرى إلى جذب عدد محدود من السائحين من ذوي الدخول المرتفعة.[1]

وفي الغالب تقسيم أهداف التنمية السياحية المستدامة إلى قسمين:

1- **أهداف عامة**: وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية المستدامة إلى تحقيقه بصفة عامة نذكر منها: [2]

أ- تحقيق نمو سياحي متوازن؛

ب-تدعيم المردودات الاقتصادية للسياحة؛

ت-زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة؛

ث-زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي؛

ج- زيادة الدخل القومي الإجمالي؛

ح- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين والمقيمين بالدولة؛

خ- الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي، وجعل الدولة السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشييد وصيانة مكونات العرض السياحي بها؛

د- المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية الإجتماعية: بحيث تتميز السياحة الناجحة في أي دولة سياحية بقدراتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة. كذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية المستدامة إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية، بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة، تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

---

[1] عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010، ص ص59، 60.

[2] يحيى سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 36، 2013، ص99.

2- **أهداف محددة**:

وتمثل التعريف بالمقومات الدينية والأثرية والتاريخية التي يزخر بها البلد والتعريف بالجانب الحضاري الذي يمتلكه البلد. ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية المستدامة بمختلف الدول وتتمثل في المحاور التالية:[1]

أ- **زيادة عدد السائحين:** تسعى الدول من خلال سياسات التنمية المستدامة إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان من المناطق التقليدية أو من خلال فتح مناطق جديدة، فبالنسبة أما عن فتح مناطق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة.

ب-**تمديد متوسط مدة الإقامة**: يعد متوسط الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، وبما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو الحجم بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية على زيادة فعالية عناصر الجدب الإيجابية للحركة السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطلب السلبية بهدف بناء صناعة سياحية متقدمة تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين، ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية لما يقدمه الآخرون، وبعد ذلك يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

ذ- **زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح**: إن لمتوسط الإنفاق اليومي للسائح دور هام في تعظيم وتقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجدب السائحين، فالعرض هنا يخلق الطلب ويؤثر فيه، وتعمل مختلف الدول إلى الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل على حث الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

[1] المرجع السابق، ص100.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

قد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة وقد اختبرت في عديد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية، والغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة وقسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية هي: المؤشرات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

أولا- المؤشرات البيئية

وتبنى هذه المؤشرات على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها، فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار التي تتولى المؤشرات التالية قياسها: [1]

1- **مؤشر معالجة النفايات:** سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.

2- **مؤشر كثافة استخدام التربة:** الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المساحة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.

3- **مؤشر كثافة استخدام المياه:** الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

4- **مؤشر حماية الجو من التلوث:** هو الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة والمواسم السياحية، ومعنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

ثانيا- المؤشرات الإجتماعية

تركز المؤشرات الإجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي هي:[2]

---

[1] عبد الباسط وفاء، **التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد 12، جوان 2005، ص189.

[2] المرجع السابق، ص189.

1- **مؤشر الانعكاس الاجتماعي:** يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم.

2- **مؤشر رضا السكان المحليين:** وهو يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.

3- **مؤشر الأمن:** ويقصد به انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.

4- **مؤشر الصحة العامة:** وهو مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان.

ثالثا - المؤشرات الاقتصادية

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي، وأهم هذه المؤشرات مؤشر العمالة، العملة الصعبة، مؤشر الدخل والاستثمار ونسبة المساهمة في الناتج المحلي.[1]

بالإضافة إلى ما سبق قام البنك الدولي بإعداد مؤشر هدفه تحليل وتصنيف للأحياء القديمة التي يمكن أن يؤدي فيها مزج إعادة التأهيل الحضري بالتنمية السياحية، إلى النهوض بالنمو الاقتصادي.

جدول رقم (02): يوضح مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات البيئية
مؤشر العمالة	مؤشر الانعكاس الاجتماعي	مؤشر معالجة النفايات
مؤشر العملة الصعبة	مؤشر رضا السكان المحليين	مؤشر كثافة استخدام التربة
مؤشر الدخل والاستثمار	مؤشر الأمن	مؤشر كثافة استخدام المياه
مؤشر نسبة المساهمة في الناتج المحلي	مؤشر الصحة العامة	مؤشر حماية الجو من التلوث

المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] المرجع السابق، ص190.

خلاصة الفصل

أصبحت السياحة الحديثة تعتمد على التنمية الثلاثية، الدائمة والمرتكزة على الجمع بين التنمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذه الرؤية يكرس النظرة للسياحة من زاوية النشاط المحلي المؤسس على الجدب الإقليمي واستمرارية الموارد. وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ علة المناطق السياحية، وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وتعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية الثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

الفصل الثاني:دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل

تمهيد

تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة، والمشروعات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف للتنمية السياحية.

لقد ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلى:

- ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- سبل تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تزايد الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بشكل كبير جدا وذلك لأهميتها في تنمية وتطوير الاقتصاد بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة، وقد صارت المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أبرز مقومات الاقتصاد الوطني لكل دولة.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يلقي تعريف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة اختلاف و ذلك راجع لاختلاف المعايير المتبعة في تعريفها و تباين درجات النمر بين الدول.

أولا- تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف محدد وموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف تعريفها من دولة إلى أخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات عوامل الإنتاج ونوعية الصناعات القائمة ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها...إلخ، وسنعرض فيما يلي بعض التعاريف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- ❖ **تعريف منظمة العمل الدولية:** عرفتها على أنها " وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلع وخدمات، تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضارية من الدول النامية، بعضها يعتمد على العمال من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت " . [(1)]
- ❖ **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي: [(2)]
- ✓ **المشاريع المصغرة:** وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من عشرة (10) وإجمالي أصولها أقل من مئة ألف دولار أمريكي (100.000 $)و نفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية؛
- ✓ **المشاريع الصغيرة**: هي التي تضم أقل من خمسين (50) موظفا و تبلغ أصولها أقل من ثلاثة ملايين دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية؛

---

(1) هالة محمد لبيب هنية، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 15.

(2) لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص ص11 ،12.

- ✓ **المشاريع المتوسطة:** هي التي يبلغ عدد موظفيها ثلاث مئة (300) موظف أما أصولها فهي أقل من خمسة عشر مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

❖ **تعريف الإتحاد الأوروبي:** صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناء على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي 1994م. وقد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، وأدى ذلك لعملية تحديد تعريف جديد، وهي عملية شاقة وتتضمن العديد من الخطوات. قام الإتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996م ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996م وتفسر مقدمة التوصيات السبب الذي من أجله وضع التعريف على سبيل المثال: البرامج الموجهة، المعاملة التفضيلية، برامج الإعانة، الدعم الموجه، نقص التنسيق وتشوه المنافسة ...، [1]وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم (03): تعريف الإتحاد الأوروبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

نوع المشاريع	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر : لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، مرجع سبق ذكره،ص12.

ويمكن اعتبار المشاريع إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد المعارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مشروع آخر في رأس مال المشروع قيد التعريف على 25 % كحد أقصى. ومما سبق يتضح أن تحديد حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونيا ومن ثم اقتصاديا يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولها بعدد الموظفين وثانيها برقم الأعمال، في حين يرتبط ثالثها بموازنة المشروع.[2]

[1] المرجع السابق، ص 13.

[2] المرجع السابق، ص 13.

❖ **تعريف دول جنوب آسيا:** أوجدت هذه الدول تعريفات ومعايير في دراسة حديثة في بداية التسعينيات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث أخذت معيار العمالة كمعيار أساسي اعتمدته في التصنيف كالآتي: [1]

- ✓ مشاريع عائلية وحرفية (صغيرة): من 1 إلى 49 عامل؛
- ✓ مشاريع متوسطة: من 50 إلى 99 عامل؛
- ✓ مشاريع كبيرة أكثر من 100 عامل.

❖ **تعريف الجزائر:** أما في الجزائر فجاء تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها مشاريع منتجة للسلع والخدمات مهما كان الإطار القانوني التي أنشأت بموجبه والتي تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري وتحترم الاستقلالية .

ونعني باستقلالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أن لا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت 25 % لصالح مشاريع أخرى، أو مشاريع ليست من نوع مشاريع صغيرة ومتوسطة. [2]

كما حاول التعريف التفرقة بين المشاريع المصغرة والمتوسطة وكذا المتوسطة فعرفها المشرع الجزائري كالآتي: [3]

- ✓ **مشاريع مصغرة:** تشغل أقل من 10 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري؛
- ✓ **مشاريع صغيرة:** تشغل من 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها 100 مليون جزائري؛
- ✓ **مشاريع متوسطة:** تشغل من 50 إلى 250 عامل وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص18 .

[2] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

[3] القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/15، ص5.

ثانيا - المعايير المتبعة في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعتمد في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة نوعين من المعايير وهي المعايير الكمية والمعايير النوعية

1- المعايير الكمية

أ- **معيار عدد العمال (حجم العمالة):** تعتبر أهم المعايير الأكثر استخداما لتمييز حجم المشروع بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة، حيث أن هذا التصنيف يختلف من دولة إلى أخرى وذلك راجع إلى مايلي: [1]

- ✓ اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو؛
- ✓ المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل بميل تكيف العمالة على رأس المال في الدول النامية.

ب-**معيار رأس المال:** يعتبر رأس المال أحد المعايير الأساسية والشائعة في تحديد حجم المشروع لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف من دولة إلى أخرى.

ت- **معيار معامل رأس المال:** يعتبر كل من معيار العمال ومعيار رأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية، لذا فالاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المشروع، فقد نجد أن عدد العمال لدى المشروع قليل وهذا لا يعني أن حجمه صغير، إذ من المحتمل أن هذا المشروع حسب معيار رأس المال من المشاريع الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك حيث أنها مصنفة حسب معيار العمالة صغيرة، وربما يحدث العكس.

ث-**معيار رقم الأعمال:** يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير الحديثة لمعرفة قيمة وأهمية المشاريع وتصنيفها من حيث الحجم وتستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية وهذا المعيار يستخدم كثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

2- **المعايير النوعية:** وتتمثل في: [2]

أ- **معيار الاستقلالية:** نعني بهذا استقلالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن أي تكتلات اقتصادية، وبذلك نستثني فروع المشاريع الكبيرة، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المشروع.

---

[1] عبدو أبو السيد أحمد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2005، ص48.

[2] المرجع السابق ص 49 .

ب- **معيار الملكية:** تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لمؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص.

ت-**معيار الحصة السوقية:** إن الحصة السوقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قد تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:

- ✓ صغر حجم المشاريع؛
- ✓ صغر حجم النشاط؛
- ✓ صغر حجم رأس المال؛
- ✓ الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها؛
- ✓ الإمكانيات والظروف.

ث-**معيار محلية النشاط:** نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المشروع على منطقة أو مكان واحد يكون معروف فيه، ولا يمارس نشاطه خلال عدة فروع يشكل حجما صغيرا في قطاع الإنتاج الذي ينتمي إليه في المنطقة وهذا لا يعني امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم دوافع العملية التنموية، وبالتالي فهي تتميز بمجموعة من الخصائص منها: [1]

1- **مالك المشروع هو مديره (الملكية الفردية):** إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه الصفة غالبة على هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- **انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** وذلك في ظل تدني حجم المدخلات لهؤلاء المستثمرين في هذه المشاريع.

3- **الاعتماد على الموارد المحلية:** تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة وذلك بسبب عدم قدرتها على الاستيراد.

4- **سهولة التأسيس:** حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشاريع نظرا لانخفاض كفتها مقارنة بالمشاريع الكبيرة.

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2002، ص31.

كما تمتاز أيضا ب: [1]

5- **غير الرسمية:** يغلب على أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الصيغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم البعض حيث تشير الإحصائيات إلى أن 69% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعمل بها أقرباء لأصحاب تلك المشاريع.

6- **المركزية:** تتسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمركزية في أعمالها حيث يقوم مالك المشروع نفسه أو بمساعدة بعض مساعديه في تأدية النشاطات المختلفة في المشروع.

بالإضافة إلى: [2]

7- **عدم الاهتمام الكبير في جوانب البحث والتطوير:** حيث أن هذه المشاريع في الغالب لا تستخدم تقنيات معقدة وذلك لأن البحث والتطوير يحتاج إلى وخبرات للقيام به وهذه الأموال لا تتوافر لدى مثل هذه المشاريع.

8- **الارتقاء بمستويات الإدخار والاستثمار:** على اعتبارها أنها مصدرا جيدا للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

9- **المرونة:** والمقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يساعد على توزيع عادل للدخل والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية.

10- **صناعة تابعة ومكملة:** لقد برزت هذه الميزة حديثا وخاصة بعد سيادة العولمة والمنظمات العابرة للقارات، حيث تتميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمساندتها للمشاريع الكبيرة، ولذلك فإنها مغذية لها لدرجة أنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها، وذلك لما تمتاز به من قدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئة.

11- قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تلبية احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد المنتجات أو الخدمات.

12- **مشاريع عائلية للإنتاج:** لقد دلت الإحصائيات أن 90 % من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة و حوالي 85 % من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس.

---

[1] عبيد عاطف وآخرون، **نظريات في التنظيم والإدارة**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص65.

[2] نبيل جوادّ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2007، ص84.

13- **صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية:** نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

14- **تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية:** مقارنة بتكلفتها في المشاريع الكبيرة لذا فهي تلعب دورا كبيرا في تخفيف حدة البطالة من خلال فرص العمل التي توفرها والتي تستوعب مختلف الشرائح في المجتمع مما يكسبها صفة الاتساع في التأثير في الاقتصاد الوطني، حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرص العمل الدائمة في المشاريع الكبيرة تكلف حوالي 15 ألف دولار،حيث أن في المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكلف بين 300 و900 دولار.

نلاحظ مما تقدم أن خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي غير أن الجوانب السلبية في هذه المشاريع لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها.

المطلب الثالث: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يلقى موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا من طرف الباحثين الاقتصاديين والعديد من الدول في العالم باعتبارها إحدى مفاتيح التنمية السياحية والأهمية البالغة التي تلعبها هذه المشاريع في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

وفيما يلي سنوضح مدى أهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:

أولا-الأهمية الاقتصادية: تتجلى الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية: [1]

1- **تقديم منتوجات وخدمات جديدة:** إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المشاريع، والملاحظ أن كثير من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المشاريع،وهذا راجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة مواكبة التجديد.

2- **خلق مناصب الشغل:** أصبح مشكل البطالة من بين أكثر المشاكل في دول العالم والدول النامية بصفة خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

[1] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص289، 290.

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا ساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل، وتستقطب عددا لا بأس به من طالبه ممن لم يتلقوا التدريب، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.

3- **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين أفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المشاريع في ظل قلة وضعف إمكانيات الإدارة ومراكز التدريب، وأيضا تعمل هذه المشاريع على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا، وبالتالي تتسع معرفتهم وخبراتهم حتى يكونوا في موقع إتحاد القرارات الهامة، وهذا ما يعزز طاقاتهم الفعالة.

4- **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءة المحلية وزيادة الادخار وتوجيهه بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز، ومثال ذلك قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة والأصدقاء.

5- **ترقية الصادرات:** التصدير أحد أهم الوسائل لضبط ميزان المدفوعات في الدولة وتوفير العملة الصعبة، ونظرا لارتفاع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية فإنه لابد أن تلعب دورا في التصدير، وبمراجعة إحصائيات الدول العربية نجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل ملموس في صادرات بعض الدول.

ثانيا -الأهمية الإجتماعية: تتمثل الأهمية الإجتماعية في: [1]

1- **تخفيف المشاكل الإجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المشاريع من مناصب شغل سواء لصاحب المشروع أو غيره، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، مما يعزز أهمية التآزر والتآخي والقضاء على مشاكل المجتمع مثل البطالة، التهميش والفراغ وما يترتب عنها من آفات خطيرة.

2- **تقوية العلاقات والأواصر الإجتماعية:** إن الإتصال المستمر بين المشاريع وعملائها وزبائنها في جو من الود و التآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين، وعادة ما يكون عملائها المشروع هم أنفسهم الأصدقاء والأهل مما يسهل العمل ويزيد الترابط الاجتماعي.

[1] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص21.

3- **إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمجتمع:** إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمنح فرصة الأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وترجمة أفكارهم وإبراز مهاراتهم وقدراتهم من جهة ومن جهة أخرى فإنها توفر لهم السلع ولخدمات التي يحتاجونها، كما تساهم في تحسين مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد.

4- **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المشاريع من بين المستفيدين الرئيسيين من نشاط المشروع وذلك عن طريق تقاضي أجور مقابل أداء العمل بها، حيث تقدم لهم أجور حسب العديد من المعايير أهمها:

- ✓ النتيجة المحققة في المشروع؛
- ✓ حالة سوق العمالة؛
- ✓ القوانين المنظمة لعلاقات العمل والمشروع.

المبحث الثاني: سبل تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق في هذا المبحث إلى مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أساليب تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدرتها التنافسية والمشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع.

المطلب الأول: مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ليس هناك من شك أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة يشكل مفتاحا هاما لتحقيق التنمية المتكافئة.

إذ لا بد من الإشارة هنا إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا من تأسيسها وانطلاقها وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، ويمكن حصر مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في:

أولا- التمويل من المصادر الداخلية

تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المشاريع على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى مصادر خارجية وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي: [1]

1- **رأس المال (الأموال الشخصية):** ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.

2- **التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المشروع وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذلك جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمشروع خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة للمساهمين، والإهتلاكات والمؤونات التي يدخرها المشروع لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي، وبديلا تمويليا أمام المشروع لشراء أصول جديدة دون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

ويكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي، هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المشروع أي عند تأسيس المشروع، فإن المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي – التمويل الذاتي– فإنه يتم من خلال دورة حياة المشروع، أي بعد التأسيس والانطلاق، فإن التمويل هنا يكون بناء على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة كالأرباح المحتجزة والغير موزعة والمؤونات والإهتلاكات.

ثانيا- التمويل من المصادر الخارجية

عادة لا تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية فتلجأ إلى مصادر خارجية تتمثل فيما يلي: [2]

---

[1] عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2007، ص13.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص40، 41.

1- **الائتمان التجاري:** حيث يعتبر الائتمان التجاري موع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي يتحصل عليها المشروع من الموردين وبالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2- **الائتمان المصرفي:** وهو يمثل القروض الصغيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يليها البنك للمشروع بوضع تحت تصرفه مبلغ من المال وتقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

بالإضافة إلى المصادر التالية: [1]

3- **التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية:** يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية، وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل غير الرسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يعمل هذا التمويل بمجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب وجمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4- **التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية**: رغبة من الدولة في ترقية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المشاريع بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5- **عقود تحويل الملكية:** الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المشاريع التجارية التي تعمل في حقل السلع والاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، أيام 25 – 28 ماي، 2003، ص359.

والفواتير الموجودة لدى المشاريع التجارية أو الصناعية التي تتراوح مدتها بين 30 و120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المطلب الثاني: أساليب تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدرتها التنافسية

إن الحد من الصعوبات والعراقيل التي تعترض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول لمشكلاتها من أجل المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير قدرتها التنافسية يتطلب اتخاذ جملة من التدابير نذكر منها:

أولا- الدعم الحكومي

يمكن أن تتخذ الحكومات في الدول النامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عدة صور ومظاهر وفي مختلف مراحل درة حياة هذه المشاريع والتي تتمثل فيما يلي: [1]

1- إزالة القيود والمعوقات الإدارية وذلك بتوفير البنية التحتية من طرق ومواصلات وتأمين التمويل بشروط ميسرة؛

2- تقديم الاستشارات الاقتصادية: وتشمل على تعريف المنتجين بالاعتبارات الخاصة باقتصاديات المشروع مثل اختيار نوع النشاط والموقع ورأس المال... الخ؛

3- المساعدات المالية: باعتبار هذه المشاريع تواجه صعوبات فيما يخص اهتمام البنوك التجارية بإقراضها؛

4- إنشاء هيئة مخاطر الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهذا لتغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك مقابل الحصول على الائتمان؛

5- تحديد الحكومة بوضوح سياساتها وخططها الائتمانية اتجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الشاملة مع تبيان أهدافها وتوجهاتها إزاء دور هذه المشاريع اقتصاديا.

ثانيا- تسهيل التمويل

نظرا للوضعية الاقتصادية الراهنة لمعظم البلدان النامية فإن جل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشكل التمويل وذلك لعدم الاستجابة لمقتضيات شروط الضمان التي تتطلبها مؤسسات الإقراض، لذلك من الواجب إعداد وتنفيذ برنامج القروض أيا كان مصدرها مع مراعاة مايلي: [2]

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25 – 28 ماي، 2003، ص223.

[2] المرجع السابق، ص225.

1- يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في السوق المالية؛

2- تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض رسوم جزائية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو الإشهار بالإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية؛

3- التركيز على دور المؤسسات الحكومية والغير الحكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية في تمويل المشاريع؛

4- إنشاء مؤسسات إقراض خاصة متخصصة في منح الإعتمادات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدخل وبضمان من الدولة.

ثالثا - الإدارة الرشيدة

إن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية يتوقف على الاعتراف بقيمة الموارد البشرية كأصل هام لديها على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وإن الإدارة الرشيدة القائمة على الفهم والمعرفة جنبا لجنب مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المشاريع والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها دون اضطرارها للخضوع لتعديلات المشاريع الكبيرة أو متعاقدين قد يفرضون عليها شروطا ومواصفات تشكل عبئا عليها، كما أن التحسين المستمر للمهارات والتقنيات الإدارية هما أيضا مطلب ملح لرفع كفاءة آداء هذه المشاريع بما يكفل لها الاحتفاظ بموقفها المتميز ضمن المؤسسات الوطنية. [1]

رابعا - التدريب والتطوير

إن التدريب والتطوير يساعدان أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مواجهة مشاكل الإدارة والعمل على إيجاد حلول لها، وتعزيز الخبرة بالمعرفة المكتسبة من التدريب سعيا لتطوير العمل وزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية كما تحتاج هذه المشاريع وخاصة في البلدان النامية إلى تشجيع التدريب علة تقنيات الإدارة الحديثة التي تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لهذه المشاريع، وتدريب الأطر، والتدريب المنظم للعمال مما جعل منها ترتقي آداءا وإنتاجا، كما ينبغي تعزيز التعاون فيما بين هذه المشاريع من أجل تشجيع وقيام ممارسات أفضل وتحسين المناهج في معاهد التعليم[2] والتدريب.

---

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة إستراتجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011، ص39.

[2] المرجع السابق، ص40.

خامسا - إتقان الإنتاج وحسن تسويقه

يمثل الإنتاج والتسويق أحد الانشغالات الأساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويقتضي الارتقاء بها بما يلي: [1]

1- الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين الفن الإنتاجي؛

2- تطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العلمية على جودة الإنتاج وتطبيق معاييرها؛

3- إدخال محاسبة التكاليف كأداة للرقابة وخفض التكاليف الكلية للمنتجات من أجل البيع بسعر تنافسي؛

4- توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عنها بالطرق الحديثة كالاشتراك بالمعارض الوطنية والدولية؛

5- إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء الكبار وذلك للوصول إلى الأسواق الخارجية؛

6- التركيز على فتح أسواق جديدة أو عمل دراسات تسويقية والقيام باستقصاءات دراسة السوق واحتياجاتها وتطويرها وتوفير معلومات حديثة حول اتجاهات وفرص وإمكانيات اقتحام الأسواق الدولية.

سادسا - الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة

أصبح لا يمكن الاستغناء عن المنتجات والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس والقابلية لتوليد الربحية لهذه المشاريع، بحيث تمثل هذه المشاريع أحد المصادر الهامة لاستحداث تكنولوجيا جديدة وتكييفها لتتلاءم مع احتياجاتها مما يتطلب منها إجراء بحوث مناسبة ونشر المعلومات عن التكنولوجيا وتدريب المديرين والعمال على تطبيقها مع الأخذ بعين الاعتبار آثار هذه التكنولوجيات لذلك ينبغي إسناد الدور الأكبر لجامعات ومراكز البحث العلمي في استحداث ونشر هذه التكنولوجيات بالاشتراك مع هذه المشاريع واستخدام وسائل الإعلام والتوعية لنشرها. [2]

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية إلى مجموعة من العقبات التي تعرقل نشاطها، وهناك اختلاف حول تحديد الأهمية النسبية لهذه الصعوبات من خلال واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ويمكن تلخيص الأساسي منها فيما يلي:

---

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص226.

[2] المرجع السابق، ص226 .

أولا- الصعوبات المالية : وتتمثل في: [1]

1- **صعوبة التمويل:** انتهت دراسات عديدة إلى أن عدم كفاية الائتمان يعد أحد أهم العقبات الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، إذ يوجد عدد قليل من هذه المشاريع يحصل على ائتمان من مؤسسات الاقتراض، وتعتمد هذه المشاريع في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية والعائلية في التأسيس وفي تمويل عمليات التشغيل، وهذا النوع من التمويل تنجر عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المشروع بالإضافة إلى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب. وقد تلجأ هذه المشاريع أيضا إلى سوق الإقراض غير الرسمي، وتعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القروض مرتفعة جدا، ويتشدد أصحاب القروض في الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض.

أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشائها أو توسعها، مبرر ب:

- ✓ افتقاد الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة المالية للمشروع من قبل البنك لصعوبة إعداد دراسة الجدوى؛
- ✓ ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل؛
- ✓ إن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.

2- **الرسوم الجمركية:** تختلف معدلات الجمركية على حسب نوعية السلع فيم إذا كانت سلع رأسمالية، وسيطة استهلاكية أو سلع معمرة وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه يخدم أكثر المشاريع الكبيرة وذلك لأن ما يعتبر سلعا استهلاكية في المشاريع الكبيرة يعد سلعا رأسمالية في المشاريع الصغيرة، وطالما أ هذه المعدلات تبدأ في الارتقاء تدريجيا بدءا بالسلع الوسيطية ثم السلع المعمرة فإنها تصبح بذلك عائق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن صعوبة وتعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصعب من نشاط هذه المشاريع.

---

[1] لقيط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25– 28 ماي، 2003، ص122.

3- **الضرائب:** تستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع التنمية الصناعية، وتتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاء الضريبي وغالبا ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة وتخدم الهيئات الكبيرة، أي لا تنطبق على حجم نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا- الصعوبات الإدارية

كثيرا ما تزاول المشاريع الصغيرة والمتوسطة أعمالها بدون أن تكون لديها أفكار واضحة عن تقنيات التسيير، إذ أن المالك في كثير من الأحيان يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة بسبب خلط الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به، كما أن الملكية الفردية والعائلية وجودها مرتبط بحياة المالك وقدرته على العمل، من جهة أخرى فإن الإعتماد على الموارد الذاتية يضطر أصحاب المشروع إلى تعيين الأبناء والأقارب بصفة عامة لإدارة النشاط، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي يؤثر على نمو وتوسع المشروع. [1]

ثالثا - نقص العمالة المدربة: وذلك بسبب: [2]

1- ضعف التوجه نحو تجديد الخبرات والمهارات داخل المشروع؛

2- عزوف الأبناء عن تعلم مهنة الآباء خاصة تلك التي تتطلب مهارات عالية؛

3- إرتفاع تكاليف التدريب لدى الجهات المتخصصة؛

4- محدودية مجالات التدريب.

رابعا- الصعوبات التسويقية: تتمثل أهمها فيما يلي: [3]

1- نقص الخبرة؛

2- نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على السوق والمواصفات المطلوبة الناتجة عن عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها؛

3- ظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة أقل؛

4- محدودية وجود رأس المال الذي يسمح بالإنتاج والعرض بكميات محدودة؛

---

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص40.

[2] زينة مغري، نعيمة يحياوي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر، 2011، ص11.

[3] جمال الدين سلامة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة المدية ، العدد 41، 2009، ص ص06 ،07.

5- نقص المعلومات عن التغيرات التي تحصل في الأسعار وكذا تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المشروع؛

6- عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

إن أهم ما تمتاز به المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو أنها تقدم القاعدة اللازمة لتحقيق النمو، من ثم التنمية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، وذلك من خلال إقامة المشاريع التي يجد إنتاجها سوقا رائجة لأنها تلبي حاجة ملحة في الدول خاصة النامية، مما يجعلها قاعدة انطلاق لمشاريع أكثر تقدما من خلال نموها نموا طبيعيا مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأقاليم لتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي دول وقد بدأ الاهتمام يتجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها تمتاز بكثرة عددها وانتشارها الواسع وخاصة في دول العالم الثالث الذي يعتمد اقتصاده فعلا على هذا الحجم من المشاريع التي تنتشر في مختلف القطاعات خاصة الخدمية منها المتعلقة بصناعة السياحة وتنميتها.

أولا- المساهمة في التنمية المحلية

تسعى المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق: [1]

1- توسيع تشكيلية منتجاتها بإنتاج أو بيع منتج مكمل؛

2- تطوير المؤسسات الحرفية بتطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع؛

3- تنمية مناطق جديدة للجدب السياحي في أماكن مختلفة عن طريق تعدد وحدات الإنتاج أو البيع مما يساهم في تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي و توزيع الدخل بين الأقاليم السياحية المختلفة .

[1] قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة ولاية مستغانم**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012، ص41.

ثانيا - المساهمة في مجال المقاولة من الباطن

المقاولة من الباطن هي عملية لجوء مؤسسات إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية، وذلك لاعتبارات وأسباب اقتصادية، قانونية وإستراتيجية. فهي بذلك تحقق تكاملاً اقتصاديا بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة من خلال فرصة الإمداد بالمكونات والأجزاء التي تدخل في المنتج النهائي أو تنفيذ أعمال مكملة للأنشطة المؤسسات الكبرى، والمقاولة من الباطن تعتبر أسلوب من أساليب تحقيق التنمية. [1]

ثالثا -المساهمة في مجال الإبداع والبحث والتطوير

تمارس المشاريع الاقتصادية الحديثة خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نوعين أو شكلين أساسين للبحث والتطوير، أولها داخلي ينفد داخل المشروع وثانيها خارجي ينجز من قبل المؤسسات المتعاقد معها، في إطار عملية المقاولة من الباطن أو عن طريق مراكز بحث لاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من الإمكانيات لممارسة نشاطات البحث والتطوير. ويتمثل الإبداع في أحد الطرق التالية: [2]

- ✓ اكتشاف فكرة جديدة، إنتاج منتج جديد، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها؛
- ✓ الإبداع التكنولوجي في تقديم الخدمات السياحية، وتعد الممارسة المختلفة لنشاطات البحث؛ والتطوير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدر أساسي للإبداع.

رابعا -مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية ...، إذ تعتبر من أهم القطاعات الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المشاريع الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فتدبدب الزيادة في معدلات البطالة تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة في هذا القطاع. [3]

خامسا - مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات خاصة منها قطاع الخدمات، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد

---

[1] المرجع السابق، ص41.

[2] المرجع السابق، ص42.

[3] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص91، بتصرف.

عنصرا لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المشاريع، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم. [1]

سادسا - مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

من المؤكد أن تواجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحيحة، تدفع عملية التنمية إلى الأمام، فالمشاريع الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المشاريع الصغيرة و المتوسطة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، إذن لا بد من وجود تكامل وسطي وتداخل بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، كصناعة الأثاث الفندقي من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة نتيجة زيادة الطلب على المنتجات السياحية سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة. [2]

سابعا - تحقيق التوازن الجهوي واللامركزية في التنمية

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمشاريع الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية من أهمها: [3]

- ✓ إن انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة؛
- ✓ تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث وبذلك التعريف بمختلف مناطق الوطن وإمكانياتها السياحية .

---

[1] المرجع السابق، ص92، بتصرف.

[2] قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص43. بتصرف.

[3] المرجع السابق، ص44.

ثامنا - تأثير المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الاقتصاد الكلي

سوف نتناول أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تؤثر فيها وبالتالي تحقيق تنمية سياحية: [1]

1- **زيادة الناتج الوطني:** نلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات خاصة الخدمية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المشاريع الكبيرة ، وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق أما الجزء لمتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار.

2- **تعبئة الادخار:** تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني حيث تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، يخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

3- **زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك:** تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المشاريع نواة للمشاريع الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

من المعروف أن للمشاريع الصغيرة أهمية اجتماعية تظهر في نشر الوعي الصناعي، وتعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز بأنها تنتشر في الأقاليم، ومن هناك كان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، حيث تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها ساهمت في الاستفادة من وقت الفراغ الضائع، والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة

[1] المرجع السابق، ص ص44، 45.

في المجتمعات، وانتشار أنماط من السلوك الاجتماعي غير السوي. وتظهر أهمية الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآتي: [1]

1- **إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين:** للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المشاريع يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

2- **تكوين نسق كامل في أداء الأعمال:** يظهر الدور الاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في أنه يخلق قيما لدي الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة التي تعمل في النسق الواحد.

3- **تطوير المشاريع التقليدية:** تظهر الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضا من خلال تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية البدائية، وتحولها إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة حديثة ويظهر ذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية للأفراد (حرفيين وصناع تقليديين)على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة، تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث، بالإضافة إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول المشاريع الصغيرة والمتوسطة التقليدية والممثلة في المشاريع المنزلية، والريفية اليدوية إلى جانب المشاريع البيئية إلى مشاريع تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعا وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في مشاريع بيئية ومتطورة، عن ممارستهم لأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة لقطاع غير اقتصادي. كما تساهم هذه المشاريع في تدعيم دور المرأة وخصوصا الريفية، في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب هذه المشاريع عمالة نسائية في أعمال كثيرة منها صناعة الملابس الجاهزة والطرز، أو المشاريع التي تمارس بمعرفة الأسر المنتجة، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي تبرز السكان المحلين وتسهل احتكاكهم بالسياح من خلال المتوجات التي يقدمونها.

[1] المرجع السابق، ص ص46، 47. بتصرف.

المطلب الثالث: الدور البيئي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

من الصعب التوفيق بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي للتنمية السياحية المستدامة والجانب البيئي لذلك يجب أن نسعى جميعا إلى حشد الطاقات والإمكانيات مع تضافر الجهود لمحاربة جميع المظاهر السلبية التي تؤدي إلى الإضرار بمنظومة البيئة ومفرداتها، كما يجب أن تطبق كل المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز المشاريع السياحية كالمنتجعات والمدن والقرى السياحية حتى تصبح تنمية سياحية، والتقليل من زيادة تأثير الملوثات البيئية على موروث ومستقبل الأجيال القادمة والعمل على زيادة نمو الوعي البيئي في مجال السياحة بصورة جدية ومتطورة نظرا لوجود قصور في الوعي البيئي في مجال السياحة. [1]

ولتحقيق تنمية سياحية مستدامة تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على موازنة الفوائد التي تعود على المجتمع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث من خلال:[2]

1- من خلال استخدام الزوارق النهرية وغيرها، وتخصيص أماكن بالمحميات السياحية للعائلات وتوفير كل الأمور الخدمية فيها العمل على إشراك السكان المحليين في كل المشاريع التي تتعلق بالسياحة، والعمل على تعليمهم وتدريبهم مما يزيد دخلهم وينمي لديهم الحرص على هذه المواقع؛

2- إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضية كالرياضة المائية

3- المعروف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في كل المناطق وأصحابها من تلك المناطق لذلك فهي تأخذ بنظر الاعتبار عادات وتقاليد المواطنين والمقيمين في تلك المناطق وتهتمم بمشاكل التلوث الناتجة عن هذه المشاريع وكيفية معالجتها لتجنب الأضرار ببيئتهم الطبيعية وبالتالي للمواقع السياحية؛

4- تحقيق إدارة جيدة للتخلص من النفايات بشكل علمي وسليم.

---

[1] الطيب داودي، دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، يومي09و 10 مارس،2010، ص15.

[2] المرجع السابق، ص16.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في عملية تنمية الأقاليم، لما تتميز به من قدرة على إقامة أنشطة إنتاجية لا مركزية في مختلف المناطق الريفية منها والحضارية كما تتميز بخاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل مع ضرورة المحافظة نوعا ما على البيئة، وهي بذلك تحقق تنمية سياحية مستدامة.

الفصل الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل

تمهيد

تمتلك ولاية جيجل إمكانيات طبيعية هائلة وطاقات بشرية معتبرة هذا إلى جانب الموقع الإستراتيجية الذي تحتله كونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط، فهذه المؤهلات أكسبتها مكانة هامة على المستوى الوطني، لذا يمكن من خلالها دعم التنمية الوطنية المستدامة إذا أحسن استغلال إمكانياتها في دفع عجلة التنمية السياحية المستدامة ولقد ركزت المشاريع التنموية في مجموعها على تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تهيئة المحيط الذي يعطي لهذه المشاريع الدافع للقيام بالدور المراد منها، ونظرا للدور الذي تساهم به في تحقيق متطلبات التنمية السياحية المستدامة.

ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل من خلال المباحث التالية :

- تقديم عام لولاية جيجل؛
- واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل؛
- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل.

المبحث الأول: تقديم عام لولاية جيجل

تعرف ولاية جيجل بطابعها السياحي لتوفرها على العديد من الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية، هذه العوامل جعلت منها منطقة ذات مكانة سياحية بالرغم من أنها لم تأخذ نصيبها اللازم من المشاريع السياحية بشكل يعزز من موقعها السياحي من خلال إتباع تنمية سياحية مستدامة، ونتناول فيما يلي إتجاه الجزائر نحو التنمية السياحية المستدامة، وعرض عام لولاية جيجل

المطلب الأول: إتجاه الجزائر نحو التنمية السياحية المستدامة

إن الجزائر على غرار عديد من الدول في العالم تعتمد بشكل شبه كامل على مداخيل البترول والتي كانت تغطي احتياجات الجزائر حتى سنة 1986، وهي سنة بداية الأزمة البترولية للجزائر، وهنا بدأت تفكر في موارد أخرى خارج قطاع المحروقات في إطار الحفاظ على الموارد الغير المتجددة.

في السنوات الأخيرة بادرت الجزائر كغيرها من الدول بالتوجه نحو سياسة التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية لاسيما في المجال البيئي، بعد أن أدركت أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، واستغلالها استغلالا أمثل بحيث تساهم في عملية التنمية الشاملة، وبما أن العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يواجه مشاكل خطيرة من حيث تدهور البيئة وضياع الموارد الطبيعية واختلال التوازنات الطبيعية الكبرى مما قد يؤدي إلى كارثة إيكولوجية واقتصادية، إذ يستوجب أن تكون حماية البيئة في الجزائر جزءا مكملا للتنمية في حد ذاتها، فجميع القضايا البيئة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسات وممارسة التنمية، إذ لم تعد فقط مسألة رفاهية بل أصبحت لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي [1].

وقد أصبحت السياحة تعد أحد المجالات التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا باعتبارها أصبحت تشكل أحد أهم موارد التنمية المستدامة والمعول عليها للمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي، وباعتبار أن البيئة تؤثر وتتأثر بالسياحة، فالبيئة الجيدة تخدم السياحة والسياحة البيئية تخدم البيئة، وبالتالي تخدم المجتمع الذي يتأثر بما حوله، فلا بد من خلق موارد سياحية مع الحفاظ على البيئة.

وتعد البيئة الطبيعية في الجزائر من أهم مقومات الجذب في السياحي لهواة السياحة البيئية، فهي تمتلك العديد من المقومات البيئية بالنظر إلى الثروة البيئية المميزة التي حباها الله بها من مناظر طبيعية فريدة ومواقع تاريخية، وتراث ثقافي وديني غني، بالإضافة إلى المناخ المتنوع في مختلف فصول السنة،

[1] التنمية المستدامة 41: 22, 26/02/2015 http :// WWW.hrdscussion.com/hr8992.html

مما يؤهلها أن تصبح من الدول الرائدة في هذا الصنف من السياحة وبالتالي فإنه لابد من تخطيط وإدارة بيئية جيدة وسليمة على المدى البعيد لجعل السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستدامة وعاملا مهما في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي دون أن يكون ذلك على حساب التطور البيئي.

والجزائر بدأت تتجه نحو مثل هذه السياسة فانطلاقا من المبادئ العامة للتنمية المستدامة حيث تعمل على ضمان استغلال عقلاني للموارد السياحية المتاحة من أجل تلبية الطلب السياحي الحالي دون رهن مستقبل الأجيال القادمة. حيث تم تأسيس الديوان الوطني للسياحة بغرض الاهتمام بالسياحة في الجزائر وتنميتها وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني، ولقد وضع الديوان الوطني للسياحة هدفا رئيسا لعمله وعيا منه بأهمية السياحة، وقد قررت الجزائر تنمية هذا القطاع ضمن منظور استدامة شامل، يلبي ضرورة الحفاظ على التوازنات البيئية والبيئة والسلامة الاجتماعية والثقافية للشعوب المستقبلية [1] ، كما تم إصدار ثلاث قوانين في فيفري 2003 والتي يمكن أن تجسد عمليا التنمية المستدامة في القطاع السياحي والمتمثلة في:

1- **القانون رقم 03-01:** المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي جاء بعدة أهداف من بينها: المساهمة في حماية البيئة، تحسين مستوى المعيشة، تنوع العرض السياحي الجزائري، تطوير أشكال جديدة للسياحة وتأمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية...إلخ. [2]

2- **القانون رقم03-02:** الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ والذي جاءت من بين أهدافه حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لاحتياجات المصطافين، تحسين خدمات إقامة المصطافين...إلخ. [3]

3- **القانون رقم 03-03:** المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية ومن بين أهدافه الاستخدام العقلاني للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة، حماية المقومات

---

[1] التنمية المستدامة في الجزائر،45: 11 11/03/2015، http://www.ingdz.com,vbshowthread.phpt=5806

[2] القانون رقم 03-01 المؤوخ في 2003/02/17، المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2003/02/19 العدد 11، ص5.

[3] القانون رقم 03-02 المؤوخ في 2003/02/17، المتعلق بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2003/02/19 العدد 11، ص9.

الطبيعية للسياحة، الحفاظ على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية، إنشاء عمران مهيئ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز... إلخ. [1]

كما تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **(SDAT 2025)** و هو جزء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **(SNAT 2030)** إذ يوضح هذا نظرة الجزائر للتنمية السياحية على المديين المتوسط والطويل في إطار التنمية المستدامة.

ولقد جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ب (05) أهداف رئيسية وهي: [2]

- ✓ جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي وترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛
- ✓ الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى(الخدمات، الفلاحة، الصناعات التقليدية... الخ)؛
- ✓ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة؛
- ✓ تثمين التراث التاريخي والديني؛
- ✓ التحسين الدائم لصورة الجزائر.

المطلب الثاني: التعريف بولاية جيجل

جيجل مدينة عريقة تعود إلى آلاف السنين تأسست حوالي القرن الرابع قبل الميلاد من طرف الفينيقيين وقد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد آثارها هنا وهناك على مستوى الولاية.

تاريخ المنطقة يتميز بحركية كبيرة وغني بالأحداث، فأول إسم أطلق على المنطقة هو إجيجلي "IGIGLI" وهي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، فالشطر الأول " I " يعني جزيرة ساحلية والشطر الثاني"إغيل" فهو يعني دائرة الحجر، وتعاقب الحضارات بعد ذلك أفرز عدد من الأسماء منها "جيدري"، "خيخل" ... وفي الأخير " جيجل ". [3]

---

[1] القانون رقم 03-03 المؤوخ في 2003/02/17، المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 2003/02/19 العدد 11، ص14.

[2] سالمي سمير، إستراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012، ص ص119، 120.

[3] جيجل، http://www. dewjijell. Dz / indexphp/ wilaya/ présent-wilaya, 15/04/2015, 14 :20

أولا- المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للولاية: والمتمثلة في:[1]

1- الفلاحة: تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي للولاية حيث يقدر مجموع الأراضي المستغلة في الولاية ب 99,022 هكتار أي نسبة 41,43% من إجمالي مساحة الولاية.

2- الصناعة: تزخر ولاية جيجل بموارد وإمكانيات طبيعية جد مهمة، حيث تؤهلها لأن تصبح منطقة توسع اقتصادي وبالتالي قطب اقتصادي هام فالغابات، الموارد المائية والبحرية، الفلاحة، السياحة والموارد المنجمية من شأنها أن تساهم في ترقية النشاطات الصناعية والتطور الاقتصادي للولاية بإنشاء وحدات للصناعة الصغيرة كوحدة مواد البناء، تحويل ومعالجة الفلين، المصبرات والمواد الغذائية.

3- التجارة: سجل بولاية جيجل وجود 20121 متعامل اقتصادي مسجل على مستوى السجل التجاري منهم 19121 شخص طبيعي و784 شخص معنوي.

4- الصيد البحري: إضافة للمساحة البحرية الهامة والتي تقدر ب 6510 كلم من ولاية جيجل تستحوذ على مواد بحرية كبيرة حيث أن الكتلة الإجمالية تقدر ب 20800 طن سنويا وهو ما يمثل 13 من الإمكانيات الوطنية منها.

ثانيا- المتاحات والمواقع السياحية لولاية جيجل: تتمثل في: [2]

1- متاحات طبيعية

أ- **الشريط الساحلي:** امتداد طبيعي على طول 120 كلم فمن الزيامة منصورية غربا إلى واد زهور شرقا تصادفك شواطئ وخلجان منتشرة هنا وهناك ونوادر طبيعية أخرى، ويظم الساحل الجيجلي 50 شاطئ منها الشواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة والشواطئ الصخرية.

ب- **الكورنيش الجيجلي:** متمثلة في أجراف صخرية ملامسة للبحر ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي.

ت- **الكهوف العجيبة:** تقع بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد35 كلم من مدينة جيجل، تم اكتشافها سنة 1917م عند شق الطريق الوطني رقم 43، وتعد من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل، وهي الآن مجهزة ومفتوحة لاستقبال زوارها.

ث- **غار الباز:** موقع يعود إلى ما قبل التاريخ وهو يعود إلى مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية تم تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار من أجل تطوير السياحة العلمية والتربوية.

ج- **المحمية الطبيعية بني بلعيد:** أنشأت هذه المحمية بقرار الولاية رقم 786/67 المؤرخ في 1997/11/08م تقع بمنطقة رطبة على ساحل بلدية خيري واد عجول على بعد 32 كلم عن مدينة جيجل، تتربع على مساحة 122 هكتار وهي محتواة داخل محيط منطقة التوسع السياحي لبني بلعيد،

---

[1] المونوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مديرية السياحة والصناعات التقليدية، ص3.

[2] المرجع السابق، ص ص4- 8.

تم اختيارها عام 1996م في إطار مشروع "MEDNET" من طرف المجموعة الاقتصادية الأوربية، تتميز هذه المحمية باحتضانها الطيور ونباتات جد نادرة.

ح- **الجزر وشبه الجزر:** تتمثل في:

- ✓ الجزيرة الصخرية: بالعوانة والتي تدعى محليا الدزيرة.
- ✓ شبه الجزيرة : توجد ببولاطية وأيضا جزيرة برج بليدة التي تدعى وأندرو.

خ- **الحظيرة الوطنية تازة:** هي محطة جذب للسياح الوافدين للترفيه والراحة فالطابع المتميز لغابات الحظيرة يساهم في تطوير السياحة الجبلية، تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار تتميز بتنوع غطائها النباتي وتركيبتها الحيوانية حيث تحتوي على 137 نوع من النباتات العطرية وأخرى ذات أهمية طبية، 20 نوع من النباتات ذات الإستعمال الزخرفي والتزييني، 17 نوع من الأشجار والشجيرات ذات الأهمية البيئية والاقتصادية، 135 نوع الفطريات و15 نوع من الثدييات من بينها 11 نوع محمي من طرف القانون و134 نوع من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية.

د- **حظيرة الحيوانات:** موقع سياحي هام متواجد بكسير - بلدية العوانة - هيئت لاستقبال الزوار إبتدءا من شهر جويلية 2006 م أهم ما يميز هذه الحظيرة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة والمحمية من طرف القانون وأشكال مختلفة من الطيور موزعة بين الجوارح والطيور المائية وهذا ما جعلها محطة لتهافت العديد من الزوار.

ذ- **المنار الكبير:** تم إنجازه سنة 1865م من طرف الحرفي شارل سالف الذي كان مهنته النقش على الحجارة وهدفه الأساسي هو توجيه البواخر إلى بر الأمان.

ر- **البحيرات الطبيعية:** يوجد بالولاية ثلاثة بحيرات طبيعية:

- ✓ بني بلعيد (دائرة العنصر).
- ✓ بحيرة غدير بني حمزة (القنار دائرة الشقفة).
- ✓ بحيرة غدير المرج (الطاهير).

ز- **أهم الغابات:** تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تمتاز بمناظرها الخلابة المشعة على السياحة الجبلية والصيد إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115.000 هكتار ومن أهم غاباتها:

- ✓ غابة قروش: الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 1260 هكتار.
- ✓ غابة تامنتوت: تتربع على مساحة 8928 هكتار بجميلة .
- ✓ غابة إيدم: ببلدية خيري واد عجول.
- ✓ غابة بوحنش بالعوانة.
- ✓ غابة بني فرقان ومشاط بالميلية.
- ✓ غابة الماء البارد بتاكسانة.

- ✓ غابة القرن ببلدية غبالة.

الصنف الرئيسي لغابات الولاية هو البلوط الفليني حيث تقدر المساحة الإجمالية ب 43700هكتار، أما باقي الأصناف فتتمثل في بلوط الزرن الأخضر، الصنوبر البحري.

تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة يمكن بفضلها لعب دور هام في التنمية السياحية الغير الشاطئية خاصة الصحية، الدراسية، الصيد، التجوالية والاستجمامية.

2- متاحات ثقافية

ولاية جيجل ليست سياحية من أجل قدرة طبيعتها فحسب بل هي كذلك لاحتوائها على مواقع و معالم تاريخية و أثرية ناتجة عن تعاقب عدة حضارات عليها.

أ- المواقع التاريخية والأثرية : تعود لعدة فترات سابقة متعاقبة والمتمثلة في: [1]

- **فترة ما قبل التاريخ**

- ✓ موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر.
- ✓ جبل مزغيطان.
- ✓ كهوف الشتاء ببلدية جيملة.
- ✓ الكهوف العجيبة بالزيامة المنصورية.

- **الفترة الفينيقية**

- ✓ قبر بحالة جيدة في جبل سيدي محمد أمقران.
- ✓ آثار ميناء فينيقي بجيجل.
- ✓ مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل.

- **الفترة الرومانية**

- ✓ أثار مدينة رومانية "شوبة" بالزيامة منصورية.
- ✓ فسيفساء بالطوالبية ببلدية جيجل.

- **فترة الأتراك**

- ✓ قبر الباي عصمان بولاد عواط.

- **الفترة الاستعمارية**

- ✓ المنار الكبير لرأس العافية تم بناؤه سنة 1865 م من طرف شارل سالفا.

- فترة ثورة التحرير الوطنية:

- ✓ مغارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات ومخابئ للجيش.

[1] المرجع السابق، ص9.

جدول رقم (04): المواقع الأثرية والنصب التاريخية بولاية جيجل

البلدية	طبيعة المكان	التسمية الحالية	المحتوى	الترتيب	الحضارة
زيامة منصورية	موقع	أرزيو	✓ آثار مدينة شوبا ✓ حائط بيزنطي ✓ أحجار ، مقابر	غير مصنف	الرومانية
	موقع طبيعي	الكهوف العجيبة	_	مصنف 1948/04/12 أمر رقم 67.281 في 1967/12/20	_
إراقن	موقع	بيدة	_	غير مصنف	_
بن ياجيس	موقع	بوشقايف	مقبرة مساحتها 1500 $م^2$	غير مصنف	رومانية
	موقع	صيدا ناضور	_	غير مصنف	رومانية
جيجل	موقع	الرابطة 1	_	غير مصنف	قرطاجة
	موقع	الرابطة 2	_	ضرورة التصنيف	قرطاجة
	موقع	دار الباطح طوابية	التنوع في آثار البناء	غير مصنف	رومانية
	موقع	مزغيطان	صناعات ما قبل التاريخ	غير مصنف	رومانية – ما قبل التاريخ
	نصب تاريخي	القصر	آثار بناية غير معروفة	غير مصنف	رومانية
	نصب تاريخي	بومارشي	آثار قديم يوناني روماني	غير مصنف	ما قبل الإستعمار
	نصب تاريخي	_	مدخل الثكنة	غير مصنف	_
	موقع	حجر بن سلام	أحجار، مقابر، ثوابيت من الأحجار	غير مصنف	رومانية
جيملة	موقع	راس الزان	بقايا بناية يونانية رومانية، أحجار،حائط، ثابوت من الحجارة	غير مصنف	غير محددة
	نصب تاريخي	_	مسجد قديم	غير مصنف	الأتراك

	نصب تاريخي	الحد	مسجد محلي	غير مصنف	للدراسة
الأمير عبد القادر	مقبرة كبيرة	تامليلة	03 قبور موجهة شرق غرب، بقايا صناعات ما قبل التاريخ، قطع من الرخام	غير مصنف	ما قبل التاريخ
أولاد عسكر	الموقع	قبور النصارى	قبور	غير مصنف	_
أولاد يحيى	موقع	عين مداوية	_	غير مصنف	_
الجمعة بني حبيبي	موقع	طاش يحيى هوم	_	غير مصنف	للتحديد
	موقع	عيسى تايلمن	_	غير مصنف	للتحديد
سيدي معروف	موقع	الأصنام المايدة	قطع نقدية	غير مصنف	_
سطارة	موقع	تايراو	آثار على مساحة 05 هكتارات	غير مصنف	رومانية
	موقع	تيسليل	بقايا منازل	ضرورة التصنيف	_

المصدر: المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مرجع سبق ذكره، ص ص10، 11.

ب- **الهياكل الثقافية:** تتمثل في: [1]

- **متحف كتامة**

هو المتحف الوحيد على مستوى الولاية كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد إبن باديس عام 1939م، وبعد الحرب التحريرية أصبح مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي، وبعد الإستقلال عادت لنشاطها الأول ثم مدرسة للصغار الصم البكم إلى غاية 1993م حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل.

- **دار الثقافة عمر أوصديق**

مقرها بحي العقابي – بلدية جيجل – أفتتحت يوم 04 سبتمبر 2007 م و تضم ثلاث ورشات وهي: ورشة للرسم، ورشة للموسيقى وورشة للفنون التشكيلية، كما تضم قاعة مطالعة وأخرى للأنترنت، إضافة إلى قاعة محاضرات و قاعة عروض فنية تحتوي 1080 مقعد وأيضا تحتوي على عدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.

- **الصناعات التقليدية**

إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية والطابع السياحي المميز لها جعل الحرفيين يتفننون في إبداع أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها: صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلالة، الصناعات الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات، صناعة الأدوات الخشبية.

[1] المرجع السابق، ص ص9، 10.

إن وفرة الموارد الأولية (الفلين، الخشب، الطين...) والأهمية التي تعطيها الدولة لتنمية وتطوير هذا القطاع التقليدي، كالتزامها بمساعدة الحرفيين وتصريف وبيع منتجاتهم عن طريق تنظيم معارض جهوية، وطنية وحتى دولية والتسهيلات الضريبية الممنوحة والمساعدات المقدمة لاقتناء مختلف وسائل الإنتاج كلها عوامل هامة لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع.

- **الأعياد والمواسم المحلية**

التقاليد الثقافية الجيجلية تتمحور عادة حول العيد الأكثر شيوعا بالمنطقة وهو العيد المحلي للسمك الذي تنظمه الولاية وتحتفل به في جو كله حيوية ومؤخرا أصبحت تحتفل أيضا بعيد الفراولة نظرا للإنتاج الوفير للولاية في هذا المنتوج.

المطلب الثالث: مناطق التوسع السياحي لولاية جيجل

تم إنشاء 174 منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني، وقامت بدراسة هذه المناطق المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية المصنفة وفق رقم: 88- 232 المؤرخ في نوفمبر1988م، وولاية جيجل وحدها تحتوي على 19 منطقة للتوسع السياحي، أقرها المرسوم السابق بمساحة إجمالية 4885 هكتار، تتموضع كلها على الشريط الساحلي بمساحات متفاوتة، ويرتكز تواجدها في المنطقة الغربية، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (05): توزيع مناطق التوسع السياحي لولاية جيجل

تسمية المنطقة	الموقع		المساحة الإجمالية(هكتار)
	البلدية	الدائرة	
دار الواد	زيامة منصورة	زيامة منصورية	88
بوبلاطن	زيامة منصورية	زيامة منصورية	67
تازة	زيامة منصورية	زيامة منصورية	62
الولجة	زيامة منصورية	زيامة منصورية	141
برج بليدة	العوانة	العوانة	129
أفتيس	العوانة	العوانة	67
العوانة	العوانة	العوانة	167
عربيد علي	العوانة	العوانة	140
عدوان علي	جيجل	جيجل	166
أولاد بوالنار	جيجل	جيجل	26
كازينو	جيجل	جيجل	73

بني قايد	جيجل	جيجل	116
رأس العافية	جيجل	جيجل	55
تاسوست	الأمير عبد القادر	الطاهير	391
أشواط	الطاهير	الطاهير	705
سيدي عبد العزيز	سيدي عبد العزيز	الشقفة	203
القنار	القنار	الشقفة	480
بني بلعيد	خيري واد عجول	العنصر	482
واد الزهور	الميلية	الميلية	1327
المجموع			4885

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

خلال السنة الماضية قامت مديرية السياحة بإعداد تقرير حول وضعية هذه المناطق تم عرضه على الوزارة، حيث قدمت من خلاله إقتراح تقسيم هذه المناطق كما يلي:

أولا- مناطق ذات أولوية

تتمثل في (07) مناطق تكون ذات أولوية بمساحة إجمالية تقدر ب 2235 هكتار، وهي واد زهور، تاسوست، رأس العافية، عربيد علي، العوانة، أفتيس ودار الواد. موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(06): مناطق ذات أولوية للتوسع السياحي بولاية جيجل

تسمية المنطقة	الموقع		المساحة الإجمالية	الطابع القانوني للمنطقة	وجود دراسة للتعبئة السياحية للمنطقة
	البلدية	الدائرة			
دار الواد	زيامة منصورية	زيامة منصورية	88 هكتار	ملك للدولة إلا 03 هكتارات تم بيعها لخواص	المنطقة قيد الدراسة
أفتيس	العوانة	العوانة	67 هكتار	أغلبها ملكية عامة مع وجود بعض الملكية الخاصة	تجاوزتها الأحداث
العوانة	العوانة	العوانة	167 هكتار	جزء ملك عام للدولة جزء خاص للدولة جزء ملك للخواص	الدراسة أنجزت

عربيد علي	العوانة	العوانة	140 هكتار	جزء ملك عمومي للدولة جزء ملك للخواص	المنطق قيد الدراسة
رأس العافية	جيجل	جيجل	55 هكتار	الجزء الأكبر خاص والآخر ملك عمومي	المنطقة قيد الدراسة
تاسوست	الأمير عبد القادر	الطاهير	391 هكتار	جزء ملك عمومي للدولة جزء مزرعة نموذجية ملكية خاصة	جزء من المنطقة تم دراسته والباقي قيد الدراسة
واد زهور	الميلية	الميلية	1327 هكتار	ملك عمومي للدولة	غير مبرمجة

المصدر: المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

للإشارة فان هذه المناطق قد تمت لها عملية الرفع الطوبوغرافي والتحقيق القطاعي، كما أنه بالإضافة إلى المتاحات السياحية الهائلة التي تتمتع بها فإنها تضم مؤهلات هامة متمثلة أساسا في الطرق والشبكات المختلفة، التي تساهم في إنجاح مختلف أنواع الإستثمار.

ثانيا - مناطق ثانوية

وهي المناطق (12) المتبقية تم اقتراحها كمناطق ثانوية تستغل من طرف الهيئات المحلية مثل "CALPIRF" لاستغلال الجيوب المتبقية فيها سواء في الاستثمار السياحي أو في مشاريع ذات أهمية للمنطقة، مساحتها الإجمالية 2593 هكتار وهي بني بلعيد، سيدي عبد العزيز، القنار، الأشواط، عدوان علي، كازينو، بني قايد، أولاد بوالنار، تازة، الولجة، بوبلاطن وبرج بليدة.

جدول رقم(07): المناطق الثانوية للتوسع السياحي بولاية جيجل

تسمية المنطقة	الموقع		المساحة الاجمالية	الطابع القانوني للمنطقة	وجود دراسة للتهيئة السياحية للمنطقة
	البلدية	الدائرة			
بني بلعيد	خيري واد عجول	العنصر	482 هكتار	منطقة فلاحية أغلب أراضيها خاصة والباقي ملك عمومي للدولة	لاتوجد

سيدي عبد العزيز	سيدي عبد العزيز	الشقفة	203 هكتار	ملك للدولة	لاتوجد
القنار	القنار	الشقفة	480 هكتار	ملك عمومي للدولة	وجود جزء لجزء منها الصنوبر وبلدية سيدي عبد العزيز
الأشواط	الطاهير	الطاهير	706 هكتار	90 ملك للدولة 10 ملك للخواص	لا توجد
عدوان علي	جيجل	جيجل	166 هكتار	90 ملك عمومي للدولة 10 ملك للخواص	لا توجد
كازينو	جيجل	جيجل	73 هكتار تقطعها السكة الحديدية	أغلبها خاصة والجزء المتبقي ملك عمومي للدولة	لا توجد
بني قايد	جيجل	جيجل	166 هكتار	ملك عمومي للدولة وأغلبها ملك للخواص	لا توجد
تازة	زيامة منصورية	زيامة منصورية	62 هكتار	ملك عمومي للدولة ملكية خاصة	لا توجد
أولاد بوالنار	جيجل	جيجل	26 هكتار	أغلبها ملكية خاصة والجزء المتبقي ملك عمومي للدولة	لا توجد
الولجة	زيامة منصورية	زيامة منصورية	141 هكتار	ملك عمومي للدولة وأغلبها خاص	لا توجد
بوبلاطن	زيامة منصورية	زيامة منصورية	67 هكتار	ملك عمومي للدولة	درست ضمن pos أزير وبوبلاطن
برج بليدة	العوانة	العوانة	129 هكتار	ملك عمومي للدولة ملك خاص	لا توجد

المصدر: المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مرجع سبق ذكره، ص 22.

إن هذا التقسيم جاء نتيجة من العوائق المتمثلة في:

- ✓ وجود مراكز عمرانية، تجمعات ثانوية، مناطق مشغولة بطرق غير شرعية.
- ✓ مشاريع مستقبلية ذات أهمية تخدم الصالح العام(المنطقة المحادية لميناء جن جن، محطة معالجة المياه، محطة التصفية).
- ✓ مساحات فلاحية ذات مردودية كبيرة.
- ✓ خط السكة الحديدية، الطريق الوطني رقم43، خط الغاز، خط الكهرباء ذو الضغط العالي، هاته الأخيرة التي تساهم في تقليص المساحات القابلة للتهيئة.

ثالثا - إقتراح مناطق توسع سياحي جديدة

ما يلاحظ من خلال ما سبق هو التركيز على السياحة الشاطئية، حيث أن جميع المناطق تقع على الشريط الساحلي للولاية، وإهمال الأنواع الأخرى من السياحة بالرغم من كون الولاية 80 من أراضيها جبلية وتتمتع بإمكانيات سياحية غنية، متنوعة ومتكاملة مما يؤدي إلى التفكير في إقتراح مناطق توسع جديدة في الجبال من شأنها خلق أنواع جديدة من السياحة (التجوالية، العلمية، العلاجية، سياحة الصيد...) وهذا من أجل إستغلال المتاحات السياحية وإحداث توازن بين مناطق الولاية.

جدول رقم (08): المناطق المقترحة للتوسع السياحي من قبل مديرية السياحة لولاية جيجل على وزارة السياحة.

المنطقة	البلدية	المساحة	الارتفاع	الطبيعة القانونية للمنطقة	النشاطات السياحية	ملاحظة
قدوش	العوانة	50 هكتار	684 م	غابية	السياحة التجوالية سياحة الصيد سياحة صحية السياحة العلمية	السياحة الجبلية
بطاشة	زيامة منصورية	40 هكتار	666 م	غابية		
الركيز	إراقن	50 هكتار	924 م	غابية		
جنان عباد	وجانة	60 هكتار	875 م	غابية		

المصدر: المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مرجع سبق ذكره ص 23.

المبحث الثاني: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل، المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية قيد الإنجاز والمتوقع إنجازها.

المطلب الأول: تطور تعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل

إن الاهتمام الكبير الذي أولته الولاية لقطاع المشاريع الصغيرة المتوسطة وخاصة بعد التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الاقتصادية في الجزائر، والتي انعكست إيجابا على تطور تعداد هذه المشاريع ولقد شمل هذا التطور مختلف النشاطات الاقتصادية.

جدول رقم (09): تطور عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة بولاية جيجل(2007– 2014)

السنوات / نوع المشاريع	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
خاصة	5778	6192	6594	7245	7824	8319	9102	9915
عامة	8	8	8	7	7	7	7	7
المجموع	5766	6200	6602	7252	7831	8326	9109	9922

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2007-2014).

نلاحظ من الجدول رقم (09) أن هناك استقرار في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العامة في السنوات (2007–2009) والتي يقدر عددها ب 8 مشاريع فقط ، لينخفض بعد ذلك سنة 2010 إلى 7 مشاريع وبقي نفس العدد إلى غاية 2014، كما نلاحظ زيادة في التعداد العام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تبرز بوضوح عند المشاريع الخاصة خلال السنوات (2007-2014).

جدول رقم (10): تـوزيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط إلى غاية 2014/12/28

مجموعات الشعب	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص	النسبة (%)	ملاحظات
خدمات	6581	66.37	✓ النقل والمواصلات ✓ التجارة ✓ الفندقة والإطعام ✓ خدمات للمؤسسات ✓ خدمات للعائلات ✓ مؤسسات مالية ✓ أعمال عقارية ✓ خدمات للمرافق الجماعية
البناء والاشغال العمومية	2041	20.59	✓ البناء والأشغال العمومية
الصناعة	1073	10.83	✓ المناجم والمحاجر ✓ الحديد والصلب ✓ مواد البناء ✓ كيمياء- مطاط- بلاستيك ✓ الصناعة الغذائية ✓ صناعة النسيج ✓ صناعة الجلد ✓ صناعة الخشب والفلين والورق ✓ صناعة مختلفة
الفلاحة والصيد البحري	211	2.12	✓ الفلاحة والصيد البحري
خدمات ذات الصلة بالصناعة	09	0.09	✓ خدمات الأشغال البترولية ✓ المياه والطاقة المحروقات
المجموع	**9915**	**100**	/

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 10.

شكل رقم (01): توزيع نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعات شعب النشاط إلى غاية 2014/12/28

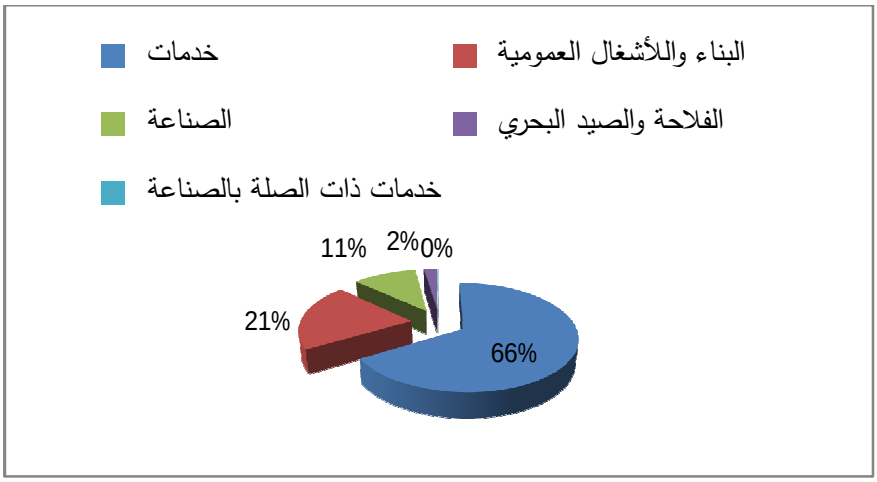

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

نلاحظ من الشكل أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى بحصة تقدرب 66% والمرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية بحصة تقدر بـ 21 %، أما الصناعة احتلت المرتبة الثالثة بحصة تقدر بـ 11 %، والفلاحة والصيد البحري تقدر نسبتها ب2%، في حين الخدمات ذات الصلة بالصناعة فتمثل نسبة ضئيلة جدا تقدر ب 0.09 % فقط.

ومن بين هذه المشاريع نبين تطورعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي خلال الفترة (2007-2014).

جدول رقم (11): عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي (2007 – 2014)

إسم المؤسسة	النقل والمواصلات	الفندقة والإطعام	خدمات للعائلات	خدمات المرافق الجماعية
2007	2960	162	234	12
2008	2995	171	260	15
2009	3061	192	278	17
2010	3269	222	306	22
2011	3406	247	366	30
2012	3517	267	431	30
2013	3642	310	560	30
2014	3799	395	570	31

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، (2007- 2014)

شكل رقم (02): تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي بولاية جيجل (2014-2007)

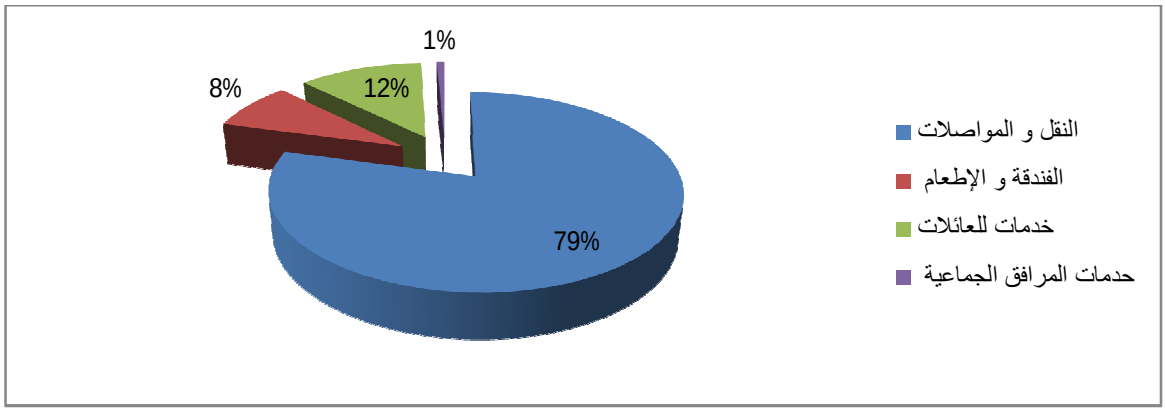

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (11)

يوضح الشكل أن النقل والمواصلات يمثل 79 % من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي بولاية جيجل، فيما تمثل نسبة خدمات العائلات 12 % من هذه المشاريع والفندقة والإطعام فتمثل 8% أما النسبة المتبقية منها والمقدرة ب 1% خاصة بخدمات المرافق الجماعية

المطلب الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية قيد الإنجاز

تشهد المشاريع السياحية على مستوى ولاية جيجل عدم استقرار في وتيرة إنجازها، إذ تم تسجيل بعض المشاريع بصدد الإنجاز ومنها ما هو متوقف بسبب جملة من المشاكل التي واجهتها فيما يخص المشاريع قيد الإنجاز يتعلق الأمر بخمسة مشاريع كما يلي:

جدول رقم (12): المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية قيد الإنجاز إلى غاية 2014/12/28

الرقم	إسم ولقب المستثمر	الموقع	نوع المشروع	عدد الأسرة	مناصب الشغل الممكن استحداثها	تكلفة المشروع	تاريخ البداية	نسبة تقدم الأشغال
01	ش.ذ.م.م المركب السياحي الصغير " قرية نور الدين "	الرابطة جيجل	نزل ريفي	90	12	12500600.00	2009	% 90
02	عياش مولود واخوانه	زيامة منصورية	منزل سياحي مفروش	16	12	14325660.00	_	% 95
03	قرين السعيد	تاسوست	قرية العطل(57) مقصورة سياحية	456	50	31500000.00	1997	% 10
04	مرابط ابراهيم	جيجل	فندق	38	12	141560000.00	_	% 70
المجموع	/	/	/	600	86	199886260.00		

المصدر: الحصيلة السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2014، ص17.

يبين الجدول أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية قيد الإنجاز لسنة 2014 تقدر ب (04) مشاريع التي تقدر تكلفتها ب 218886260.00 دج والتي تدعم الطاقة الإيوائية للحظيرة الفندقية الحالية ب 600 سرير كما سوف يسمح استلام هذه المشاريع بتوفر 86 منصب شغل مباشر هذا فضلا عن المناصب غير المباشرة الموسمية والمناصب الموسمية.

وإلى جانب هذه المشاريع سجلت مجموعة أخرى من المشاريع التي شرع فيها إلا إن العمل بها توقف ولم يكتمل إلى يومنا هذا نظرا لمواجهتها بعض الصعوبات، والجدول الموالي يوضح هذه المشاريع.

جدول رقم (13): المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية المتوقفة عن الإنجاز

الرقم	إسم المستثمر	الموقع	نوع المشروع	عدد الأسرة	مناصب الشغل الممكن إحداثها	التكلفة المشروع	تاريخ بداية الأشغال	نسبة التقدم في الأشغال (%)	ملاحظات
01	بونعاس جميلة المولودة بوزيدي	أشواط	موتيل	40	16	30000000.00		65	
02	خنيفرة خديجة	جيجل	فندق	108	14	15000000.00		الجزء الأول مستغل	مشكل التمويل
03	فرج الله عمار	جيجل	فندق	140	20	120000000.00		75	طاب تجديد رخصة البناء
04	بلمدرك حسين	الطاهير	فندق	120	33	170000000.00		60	الأشغال متوقفة
05	بواب الشريف	تاسوست	حديقة التسلية	/	38	25000000.00		-	الأشغال متوقفة بسبب مشكل التمويل والقضية أمام العدالة لاسترجاع الأرضية
06	زازوة محمد	الرابطة جيجل	فندق	61	20	13350000.00		20	الأشغال متوقفة بسبب مشكل التمويل
07	بودودة الطاهر وإخوانه	سيدي عبد العزيز	فندق	144	35	125000000.00		15	أشغال متوقفة بسبب مشكل التمويل (توفي 2 من الشركاء)
08	زعيمش	الميلية	فندق	72	20	87210000.00		22	أشغال متوقفة

	محمد								
09	خنيفر مسعود	الميلية	فندق	110	35	86000000.00		30	أشغال متوقفة
10	بوشليق بوعزيز	تاسوست	فندق	102	30	36800000.00		10	أشغال متوقفة
11	خنيفر مختار	الميلية	فندق	110	35	79100000.00		60	أشغال متوقفة
12	ورثة بوحليسة العربي	أفتيس (العوانة)	موتيل	40	10	12000000.00		30	أشغال متوقفة بسبب التمويل (صاحب المشروع متوفي)
13	قطيش محمد	سيدي معروف	فندق	72	20	50000000.00		60	أشغال متوقفة
المجموع	-	-	-	1120	326	-	-	-	-

المصدر: الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2012، ص26.

ويبين الجدول السابق أن رفع الصعوبات والعراقيل التي أوقفت هذه المشاريع سوف يؤدي إلى إتاحة 1120 سرير إضافية، كما أن إعادة تفعيل هذه المشاريع سوف تخلق 326 منصب شغل.

المطلب الثالث: المشاريع الصغيرة والمتوسطة السياحية المتوقع إنجازها

تمثل هذه المشاريع الاستثمارية في المجال السياحي التي حظيت بالموافقة من طرف اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار وضبط العقار، كما تخضع هذه المشاريع في إنجازها إلى معايير برنامج التهيئة المعد من طرف الوكالة الوطنية للتنمية السياحية "ANDT"

أولا- التعريف باللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار "CALPIREF"

من المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 12 جانفي 2010 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وتشكيلها وسيرها حسب المادة الأولى يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم

لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها وسيرها وتدعى في صلب النص "اللجنة"، والمادة الثانية تبين مهام اللجنة وتتمثل في: [1]

- ✓ إقتراح منح الامتياز عن طريق المزاد العلني أو المحدود على الأراضي المتوفرة؛
- ✓ تحديد إستراتيجية الإستثمار على مستوى الولاية؛
- ✓ المساهمة في الضبط والاستعمال الرشيد للعقار الموجه للإستثمار في إطار الإستراتيجية التي تحددها الولاية مع أخذ التجهيزات العمومية على الخصوص بعين الاعتبار؛
- ✓ إقتراح كل طلب إمتياز محتمل يمنح بالتراضي على المجلس الوطني للإستثمار عن طريق الوزير المكلف بترقية الاستثمارات؛
- ✓ مساعدة المستثمرين في تحديد موقع الأراضي التي سيتم إقامة المشاريع الاستثمارية عليها؛
- ✓ وضع المعلومات المتعلقة بتوفير العقارات الموجهة للاستثمار تحت تصرف المستثمرين بواسطة كل وسيلة إتصال؛
- ✓ تقييم سير السوق العقارية المحلية؛
- ✓ إقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة على الحكومة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ إقتراح إنشاء مناطق نشاطات جديدة طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- ✓ متابعة إقامة المشاريع الاستثمارية وتقييمها؛
- ✓ متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية الجارية؛
- ✓ معاينة بدئ نشاط المشاريع الاستثمارية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 10-20 المؤرخ في 12 جانفي 2010 المتعلق بتنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها وتسييره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، ص08.

ثانيا- الملفات المودعة على مستوى "CALPIREF"

جدول رقم (14): الملفات المودعة على مستوى لجنة "CALPIREF" إلى 2015/03/31

الملفات المودعة على مستوى أمانة اللجنة			
عدد الملفات	**التكلفة الإجمالية(دج)**	**المساحات المطلوبة (بالهكتار)**	**عدد مناصب الشغل**
2246	141518923	45835.5012	44027
الملفات المقبولة			
عدد الملفات	**التكلفة الإجمالية(دج)**	**المساحات المطلوبة (بالهكتار)**	**عدد مناصب الشغل**
08	5857204	21.2155	2410

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل

يوضح الجدول عدد المشاريع السياحية المودعة على مستوى اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمار وضبط العقار "CALPIREF" والمقدر عددها ب 226 مشروع وبتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 141518923 دج فيما قدرت المساحة المطلوبة لإنجاز هذه المشاريع بحوالي 45835.5012 هكتار والتي بإمكانها استحداث حوالي 44027 منصب شغل، كما يوضح عدد المشاريع المقبولة التي قدر عددها ب 8 مشاريع.

وفي الجدول التالي نفصل في هذه المشاريع من حيث الإسم، الموقع، التكلفة الإجمالية، عدد مناصب الشغل والمساحة المطلوبة لإنجازها.

جدول رقم (15): المشاريع المقبولة من طرف "CALPIREF"

الرقم	**نوع المشروع**	**المساحة المطلوبة (m^2)**	**الموقع**	**التكلفة (10^3دج)**	**مناصب الشغل**
01	نزل ريفي	8195.00	مخطط شغل الأراضي مزغيطان (pos)	252000	60
02	مجمع إقامات جد فاخرة	19880.00	منطقة التوسع السياحي العوانة	362300	17
03	مركب سياحي (نجمتين)	18190.00	منطقة التوسع السياحي العوانة	334972	500
04	فندق (نجمتين)	31350.00	منطقة التوسع	645000	190

			السياحي العوانة		
05	مركب سياحي (نجمتين)	43980.00	منطقة التوسع السياحي العوانة	750116	187
06	وحدة تجارية جوارية	17930.00	منطقة التوسع السياحي العوانة	133715	270
07	فندق (أربع نجوم)	45280.00	منطقة التوسع السياحي العوانة	1404235	960
08	فندق (نجمتين)	27350.00	منطقة التوسع السياحي العوانة	1974866	226
المجموع	/	212155.00	/	5857204	2410

المصدر: مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل

يوضح الجدول عدد المشاريع السياحية المقبولة من طرف اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمار وضبط العقار "CALPIREF" والمقدر عددها ب8 مشاريع وهي تمثل 3 %من إجمالي المشاريع المودعة حيث يعتبر العدد ضعيف جدا، إلا إن هذه المشاريع تعتبر الأكثر أهمية حيث نجد فيها 03 مشاريع كبيرة الحجم والتي قدرت المساحة المطلوبة لإنجازها بحوالي 81400.00 متر مربع، وبتكلفة تقدر ب 1872922000 دج كما يمكنها استحداث حوالي 1730 منصب شغل، والمشاريع المتبقية تعتبر صغيرة ومتوسطة والمقدر عددها ب 5 مشاريع وقدرت المساحة المطلوبة لإنجازها بحوالي 130755.00 متر مربع وبتكلفة تقدر ب 3403782000 دج ويمكنها استحداث 680 منصب شغل.

المبحث الثالث: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في التنمية السياحية المستدامة في ولاية جيجل وذلك من خلال إحداث توازن اقتصادي، اجتماعي وبيئي وسنحاول إبراز ذلك من خلال دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي بولاية جيجل.

المطلب الأول: الجانب الاقتصادي

تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي، وفيما يلي سنحاول إبراز مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤشرات كمية وهي مؤشر العمالة ومؤشر الدخل.

1- مؤشر العمالة

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية والجدول التالي يوضح تطور معدلات التشغيل في الولاية خلال الثمانية سنوات الأخيرة.

جدول رقم (16): تطور عدد العمال في المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ولاية جيجل (2007– 2014)

السنوات / البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14447	15563	16968	18244	19464	20477	21848	23452
نسبة التطور	_	7.72	17.44	26.28	34.72	41.73	51.22	62.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار

ويمكن توضيح الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل (2007– 2014)

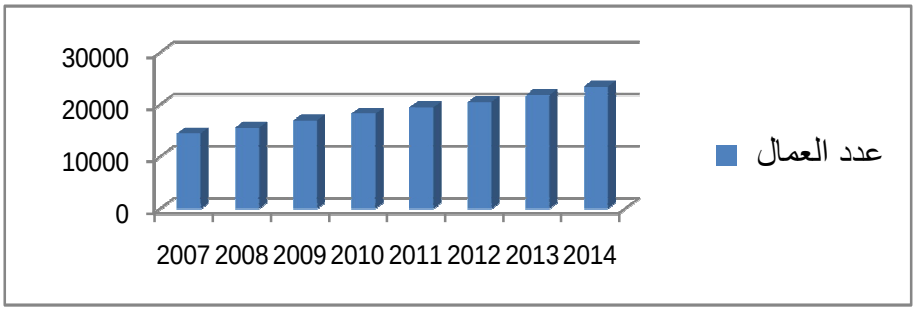

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمعطيات الجدول رقم (16).

جدول رقم (17): تطور مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي في التشغيل بولاية جيجل (2007 – 2014)

عدد العمال / السنوات	عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة	عد العمال في المشاريع الصغيرة و المتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي	نسبة عدد عمال المشاريع الصغيرة و المتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي إلى عدد العمال الإجمالي لهذه المشاريع (%)
2007	14447	6392	44.24
2008	15563	7089	45.55
2009	16968	6710	39.54
2010	18244	7085	38.83
2011	19464	7468	38.37
2012	20477	7958	38.86
2013	21848	8090	37.02
2014	23452	8454	36.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل.

شكل رقم (04): تطور مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي في التشغيل بولاية جيجل (2007-2014)

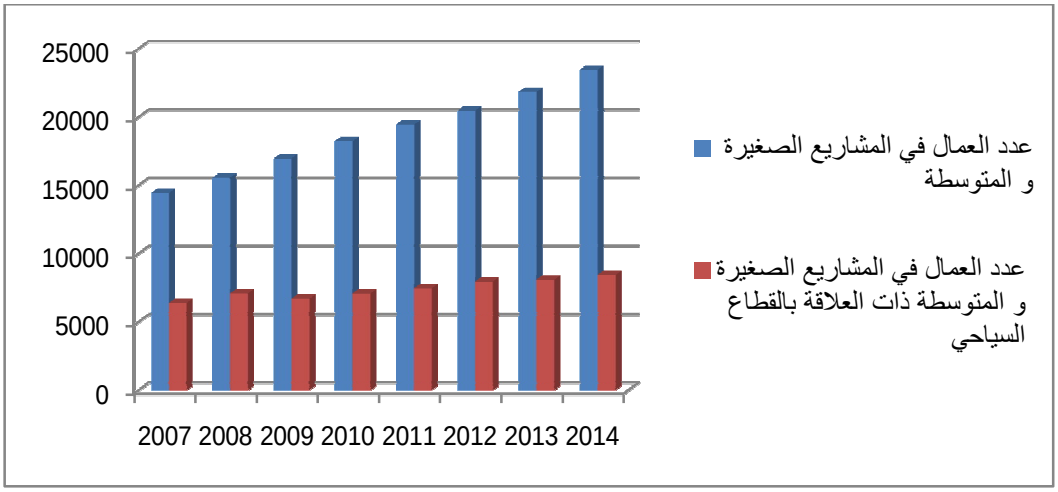

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لمعطيات الجدول رقم (17)

من خلال الجدولين والشكلين السابقين نلاحظ الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل بولاية جيجل، حيث سجلت الولاية خلال الفترة (2007 – 2014) تطور مستمر لعدد العمال في هذه المشاريع حيث كانت سنة 2007 توظف 14447 عامل وقفزت سنة 2014 إلى 23452 عامل أي بمعدل تطور بلغ 38.39% وهذا ما يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية السياحية المستدامة في ولاية جيجل خلال هذه المدة .

ومن خلال الشكل نلاحظ تزايد مستمر في إجمالي عدد عمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي حيث ارتفع من 6392 عامل سنة 2007 إلى 8454 عامل سنة 2014 بمعدل تطور بلغ 24.39%، إلا أنه عرف انخفاض سنة 2009 بمعدل5.34% أي ما يعادل 379 عامل.

وإذا ما قارنا نسب التشغيل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسب التشغيل لهذه المشاريع التابعة للقطاع السياحي نجد أن هذه الأخيرة تستحوذ على 44.24% من عدد العمال لإجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالولاية سنة 2007 و45.55 % سنة 2008 إذ تعتبر أكبر نسبة إذا ما قارناها بالسنوات اللاحقة التي استمرت في الانخفاض حيث سجلت مساهمة ب 39.54% و38.83% و38.37% و38.86% و37.02% على الترتيب حتى سنة 2014 أين سجلت مساهمة تقدر بحوالي 36.05%. وهذا الانخفاض لا يعكس انخفاض في عدد العمال في المجال السياحي بل ذلك راجع إلى الزيادة المستمرة في عدد العمال بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة إجمالا.

ومما سبق يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي تساهم بأكثر من الثلث والباقي موزع على مختلف القطاعات أو النشاطات وهي لا بأس بها.

2- مؤشر الدخل

يمثل رقم الأعمال أحد المؤشرات الدالة على تحقيق تنمية سياحية مستدامة، وذلك من خلال رقم الأعمال الذي تحققه المشاريع السياحية المتمثلة في الفنادق ووكالات السياحة والأسفار الموجودة بولاية جيجل، كما أن ارتفاع رقم الأعمال هذه المشاريع يعود بالنفع على الاقتصاد الولاية، والجدول الموالي يوضح تطور رقم أعمال الفنادق (الإيواء والإطعام) ووكالات السياحة والأسفار:

جدول رقم (18): تطور رقم أعمال كل من الفنادق ووكالات السياحة والسفر (2009-2014)

السنوات	الفنادق		وكالات السياحة والسفر		مجموع رقم الأعمال (د ج)
	العدد	رقم الأعمال المحقق (د ج)	العدد	رقم الأعمال المحقق(د ج)	
2009	25	78920669.63	05	174153159.98	253073829.61
2010	25	94255388.00	05	58491567.58	152746955.58
2011	26	117486203.00	04	106605685.82	224091888.82
2012	26	112402192.00	03	71102243.00	183504435.00
2013	27	162066751.26	03	66862781.00	228929532.26
2014	27	115027848.91	06	77197296.20	192225145.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل (2009-2014)

الشكل رقم (05): تطور رقم أعمال كل من الفنادق ووكالات السياحة والسفر (2009-2014)

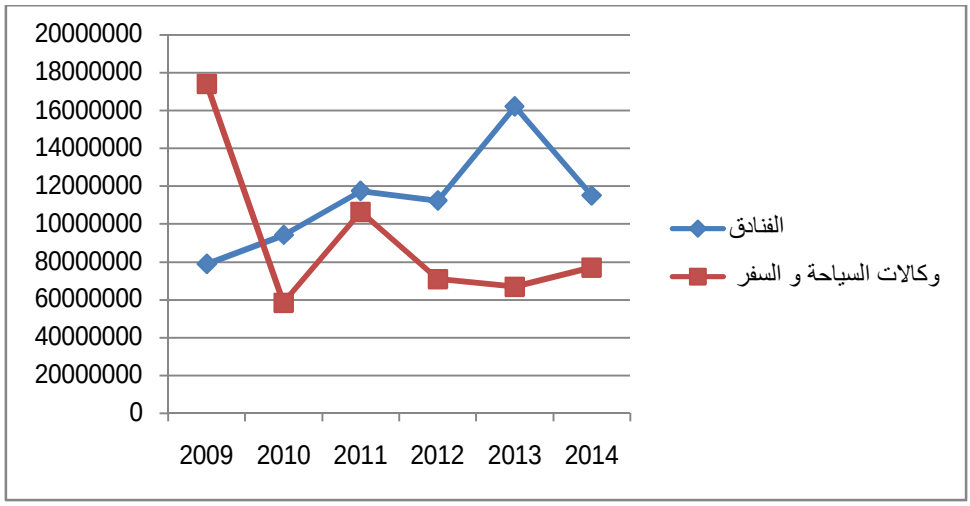

المصدر: من إعداد الطالبتين على معطيات الجدول رقم (18)

نلاحظ من الشكل تطور رقم أعمال الفنادق بين السنوات (200-2014) حيث سجلت سنة 2009 أقل قيمة لها ليسجل بعدها إرتفاع سنوي بشكل متذبذب حتى سنة 2013 أين سجلت أعلى رقم أعمال بسبب تزايد عدد الوافدين إلى هذه الفنادق وهو ما يزيد من مداخيلها. أما وكالات السياحة والسفر فسجلت سنة 2009 أعلى رقم أعمال لينخفض بعد ذلك سنة 2010 وهو أقل رقم أعمال سجلته خلال

نفس الفترة بسبب تراجع عدد الوافدين، ليعود رقم الأعمال ويسجل إرتفاع سنوي بشكل متذبذب وذلك راجع إلى انخفاض في عدد هذه الوكالات وتقلص حجم أنشطتها.

وارتفاع رقم أعمال هذه الهياكل السياحية يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي وذلك بتدعيم خزينة الولاية بفعل الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على هذه الهياكل والتي يمكن استغلالها في برامج التنمية بالولاية إلا أن حجم مساهمة هذه الهياكل في هذا المجال يبقى غير محدد وذلك راجع إلى غياب أرقام أو إحصائيات على مستوى الولاية .

مما تقدم يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم من الجانب الاقتصادي في التنمية السياحية المستدامة وذلك ناتج عن مساهمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي من حيث التشغيل والمداخيل.

المطلب الثاني: الجانب الاجتماعي

حتى تكون تنمية سياحية مستدامة بولاية جيجل من الجانب الاجتماعي لا بد من معرفة إذا كان هناك انعكاس متعاظم على الوسط الاجتماعي لنشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة منها ذات العلاقة بالقطاع السياحي، ولمعرفة ذلك نقوم بمقارنة المؤشرات الإجتماعية للتنمية السياحية المستدامة مع الواقع الاجتماعي للولاية، أي قياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي.

1- مؤشر الانعكاس الاجتماعي

إن التزايد المستمر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل خلال السنوات الأخيرة رجع بالفائدة على النشاط بالولاية حيث مكن سنة 2014 من إنشاء 4795 منصب عمل دائم يخص الفندقة والإطعام، النقل والمواصلات وخدمات للعائلات خاصة بالمناطق السياحية الساحلية أين تتمركز المشاريع ذات العلاقة بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى المناصب الموسمية التي قدرت سنة 2014 ب 215 منصب عمل و المتعلقة بهياكل الإيواء، هذا ما يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه هذه المشاريع ورفع مستوى المعيشة بشكل عام كما تعتبر عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي.

2- **مؤشر رضا السكان المحليين**

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا ذات العلاقة بالقطاع السياحي، كلما زاد عددها انعكس ذلك بالإيجاب على الولاية من خلال خلق مناصب شغل إضافية والقضاء على البطالة إضافة على ذلك

فإنها تشكل عامل جذب للسياح المحليين منهم أو الوافدين من مناطق أخرى وهو ما يعتبر مؤشر رضا للسكان المحليين نتيجة للإيجابيات المذكورة سابقا.

3- مؤشر الأمن

تسعى الولاية إلى توفير الأمن والراحة للسياح من خلال أعوان الأمن الوطني التي يتم تجنيدهم خلال موسم الإصطياف بأعداد كبيرة متمثلة في فرق ثابتة وأخرى متنقلة على مستوى الطرقات مع التركيز على المناطق السياحية التي تعرف إقبالا واسعا من طرف السياح، وعادة ما تخلف هذه المناطق بعض السلوكات السلبية كالسرقة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي بدورها توفر عنصر الأمن بهياكل الاستقبال المختلفة لضمان أمن وسلامة المتوافدين عليها وهذا ما يقلص من شكاوى السياح وإقبالهم على عنصر الأمن.

4- مؤشر الصحة العامة

تعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصحية إرتفاع من سنة إلى أخرى بولاية جيجل، حيث قدر عددها سنة 2014 والمصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ب 640 مشروع منتشرة عبر الولاية، بالإضافة إلى ثلاثة مستشفيات عمومية إلا أن هذه المشاريع تعرف ضغط كبير خاصة في موسم الإصطياف الذي يعرف انتشار كبير للأمراض الموسمية و الأوبئة، وهذا ما يعكس عدم قدرة هذه المشاريع على استيعاب عدد الوافدين عليها (المرضى) وذلك بمقارنة عدد هذه المشاريع بعدد السكان المحليين الكبير الذي يقدر بحوالي 700000 نسمة.

ومما تقدم يمكن القول أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاجتماعي وذلك من خلال الدور الذي تلعبه هذه المشاريع ذات العلاقة بالقطاع السياحي من توفير فرص العمل ما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة بالولاية ورضا السكان المحليين على أنشطة هذه المشاريع.

المطلب الثالث: الجانب البيئي

إن مختلف الأنشطة التي تقوم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل ضغط على البيئة في المقصد السياحي والتي تفرز عادة مجموعة من المضار، وفيما يلي نبرز مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة انطلاقا من المؤشرات البيئية التالية:

1- معالجة النفايات: وتتمثل في:

- **معالجة مياه الصرف الصحي**

يتم ضخ مياه الصرف الصحي في الفنادق إلى شبكة مياه الصرف العامة ونظرا لعدم وجود محطة التنقية بالولاية التي تعيد تدويرها بطرق حديثة، وبدلا من إعادة ضخها واستعمالها في الري يتم ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البحر، هذا ما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والبحار والتربة.

- **إدارة المخلفات**

في الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي (الفنادق والمطاعم) بولاية جيجل لا يتم فصل المخلفات الصلبة المختلفة (زجاجية، ورقية، معدنية، عضوية وغيرها). والناتجة عن عدم إعطاء الأولوية للمواد طويلة الأجل واستعمال المواد التي لا يمكن إعادة استعمالها مثل مناديل الورق والأكواب الورقية والأدوات البلاستيكية والمشروبات المعلبة والزجاجات...، مما ينجم عنه مخلفات كبيرة الحجم وكثيرة وهذا ما يصعب من عملية تدويرها ورميها في أماكن عمومية وسياحية وبالتالي يؤثر على جاذبية المحيط.

2- استعمال المياه

تعتبر الفنادق من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي، وهي من أكبر المشاريع المستعملة للمياه والناتجة عن الاستعمال اليومي لها من خلال الأنشطة التي تقوم بها خاصة في موسم الإصطياف أين يزيد عدد السياح، وبالرغم من أن ولاية جيجل ولاية تتوفر على ثروة مائية كبيرة بسبب كمية تساقط الأمطار بها إلا أن المياه الصالحة للاستعمال اليومي تبقى غير كافية في بعض المناطق، خاصة المناطق التي تتوفر على النسبة الأكبر من هذه المشاريع، وذلك ناتج عن عدم استغلال هذا المورد الطبيعي استغلالا أمثل وهذا لا يساهم في تحقيق التنمية بالشكل المطلوب.

3- حماية الجو من التلوث

يعرف قطاع النقل والمواصلات للولاية زيادة مستمرة لضمان نقل المواطنين نحو مختلف مناطق الولاية ومنها السياحية، حيث كان عدد المشاريع في هذا القطاع سنة 2007 م 2960 مشروع ليصل سنة 2014م إلى 3799 مشروع وهو أمر يساهم في تسهيل عملية النقل من جهة ويسبب الازدحام من جهة أخرى خاصة في المناطق الحضرية، وهذا يؤدي إلى تلوث الجو خاصة في فصل الصيف باعتباره موسم الإصطياف بامتياز بولاية جيجل وخاصة في بعض المناطق السياحية التي تعرف ازدحام كبير من قبل السياح والمصطافين. والتنمية السياحية المستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة، ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

وبالتالي يمكن القول بأن تأثير هذا التلوث يعتبر موسمي يزداد في موسم الإصطياف ويقل في باقي الفصول نظرا لتميز الولاية بثروة غابية كثيفة، بسبب طابعها الجبلي حيث تساهم في تنقية الجو.

4- مؤشر كثافة استخدام التربة

تعتبر المساحة المستغلة من قبل المشاريع السياحية صغيرة مقارنة بالمساحة الإجمالية لولاية جيجل إلا أن مساحتها تعتبر كبيرة في الأماكن الحضرية نظرا لتمركز هذه المشاريع السياحية بها، والتي تعرف ضغط كبير في موسم الإصطياف خاصة على طول الشريط الساحلي مما يؤدي إلى تجاوز الطاقة الإستعابية لهذه الأماكن وهذا ما يتناقض مع مفهوم الاستدامة الذي يدعوا إلى التحكم في زيادة عدد السياح.

بالإضافة إلى هذه المؤشرات يوجد مرسوم تنفيذي يفرض على المشاريع إعداد دراسة وموجز التأثير على البيئة وهو **المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 ماي 2007** والذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على موجز التأثير على البيئة، إلا أن أغلب المشاريع بولاية جيجل في المجال السياحي لا تقوم بإعداد هذه الدراسة وموجز التأثير المنصوص عليه من بينها المشاريع قيد الإنجاز ما عدا " **مشروع قرية العطل(57) مقصورة سياحية** " بمنطقة التوسع السياحي تاسوست، والمشاريع المتوقع إنجازها والمقبولة من طرف اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار "CALPIREF" بحكم تواجدها بمناطق التوسع السياحي.

انطلاقا من المؤشرات البيئية للتنمية السياحية المستدامة يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي بولاية جيجل لا تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة بسبب الأضرار التي تلحقها بالبيئة .

خلاصة الفصل

إن الامتداد الجغرافي والطبيعي، والإرث الحضاري والثقافي للولاية أهلها بأن تكون قطب سياحي وقبلة للزوار، إذ تتوفر على مناطق طبيعية وأثرية تؤهلها إلى خلق سلسلة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتكامل فيها بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية حيث سجلت الولاية وجود حوالي 4759 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم وخدمات المرافق الجماعية تساهم في تشغيل 8454 عامل وهذا ما يؤذي إلي تحسين مستوى معيشة السكان المحليين والذي يعتبر هدف من أهداف التنمية السياحية المستدامة.

خاتمة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات دور هام في النهوض باقتصاديات الدول ذلك نظرا للعدد الهائل من هذه المشاريع باقتصاد أي دولة ضف إلى ذلك عدد العمالة الذي يشتغل بهذا النوع من المشاريع ونظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية الكبرى وأيضا سهولة تسييرها.

ومن هذا المنطلق واعتمادا على الفصول النظرية من البحث يمكن القول بأن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أثر متزايد على الوسط الاجتماعي والوضع الاقتصادي، ونظرا للارتباط الكبير لهذه المشاريع بالبيئة ومواردها فإن التأثيرات التي تخلفها متعددة.

وللحكم على أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة قمنا بإجراء دراسة حالة ولاية جيجل، وهذا من خلال جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات المختلفة التي تمكننا من الإجابة على إشكالية الدراسة، وسنعرض فيما يلي مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها، ونقترح بعض التوصيات.

النتائج:

أولا: النتائج النظرية

من خلال دراستنا النظرية استخلصنا النتائج التالية:

1- يلقى موضوع التنمية اهتمام الباحثين في الميادين السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذا المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة باعتبارها إلى تسعى تحقيق نمو اقتصادي متصل وقابل للاستمرارية؛

2- السياحة هي نشاط رافق المجتمعات منذ القدم، حيث اتخذت في بداياتها الأولى شكلا بسيطا ومع التطور الحاصل في المجتمعات أصبح مفهوم السياحة أكثر تعقيدا، وأصبحت ضرورة اقتصادية واجتماعية توسعت مجالاتها بشكل كبير لتتداخل مع أنشطة أخرى؛

3- التنمية السياحية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج جهود جميع الفاعلون في التنمية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية؛

4- إلى حد اليوم لم تلقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعريفا دقيقا يتفق عليه جميع الدول، هذا الخلاف سببه كثرة التباينات الموجودة بين هذه الدول وبين عدة مجالات كاختلاف درجة النمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى تعدد معايير التصنيف من دولة لأخرى؛

5- لقد أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

6- تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة جملة من الصعوبات التي تعرقل نشاطها أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة مما زاد من

مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار إلي جانب المشاكل القانونية والإدارية...الخ، والتي تنبع أساسا من الطبيعة والخصوصية التي تميز هذه المشاريع عن المشاريع الكبيرة؛

7- للحد من الصعوبات والعراقيل التي تعترض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإيجاد حلول لمشكلاتها وضعت الدول جملة من الأساليب لتطوير هذه المشاريع والسبل، من أجل المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية وتدعيم قدرتها التنافسية، نظرا لما تكتسبه من خصائص تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب.

ثانيا: النتائج التطبيقية

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل بأعداد كبيرة بنسبة تقدر ب 62% خلال 8 سنوات الأخيرة وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي؛

2- زيادة عدد العمال بنسب كبيرة تقدر ب62.33 % في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و32.25% في المشاريع ذات العلاقة بالقطاع السياحي خلال 8 سنوات الأخيرة؛

3- عدم الاهتمام بالجانب البيئي من خلال منح الموافقة على إنجاز المشاريع السياحية دون إعداد الدراسة البيئية للمشروع، وعدم مطالبة بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعداد دراسة موجز التأثير على البيئة؛

4- للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاقتصادي من خلال مساهمتها في توفير مناصب العمل وتوفير الدخل وكذا الموارد المالية من خلال الضرائب والرسوم التي تفرض على أنشطتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

5- للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دور في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاجتماعي من خلال مساهمتها في نسبة البطالة بالولاية وتحقيق رضا السكان المحليين، إلا أن هذا الدور ليس بالشكل الذي يحقق مفهوم الاستدامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

6- لا يوجد دور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب البيئي لعدم الاستغلال الأمثل للموارد وعدم معالجتها النفايات وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات:

بعد استخلاص النتائج يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية السياحية المستدامة:

1- دعم مناطق الجدب السياحي عموما ومنتجات السياحة البيئية على الخصوص من أجل الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي لتلك المناطق؛

2- تطبيق سياسات صارمة لمعايير الإستدامة في المشاريع السياحية من حيث التحكم في النفايات وحسن استغلال الموارد الطبيعية؛

3- إنشاء شبكة لهيئات التكوين والاستشارة تكون مختصة في التنمية السياحية المستدامة وتأهيل والكفاءات المحلية من أجل فهم متطلبات الإستدامة؛

4- نقترح على كل من الوزارة المسؤولة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة والوزارات التي تدخل مهامها ضمن التنمية المستدامة بتوثيق الصلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل الوصول إلي النماذج التي تسمح باستغلال خصائص هذه المشاريع في التحقيق الفعلي للتنمية السياحية المستدامة؛

5- مراعاة النواحي الجمالية الطبيعة، والأثرية والمعمارية في الولاية باعتبار أنها تمثل أهم جانب من جوانب السياحة البيئية، وفي الوقت نفسه تكون بمثابة عنصر جذب مهم للسائحين الذين يزورون الولاية.

آفاق البحث:

إن هذه الدراسة حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبارها قد أحاطت بكل جوانب الموضوع بكل أبعاده نظرا لشساعة الموضوع ثرائه الفكري كونه يدرس جانبين، هما التنمية السياحية المستدامة كونها تمثل أحد ركائز التنمية الشاملة، والجانب الثاني يمثل أحد أنواع المشاريع الاقتصادية وهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمن هذا المنطلق يمكن أن يكون الموضوع بداية لدراسات أعمق؛كما نقترح العنوان التالي " دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستدامة البيئية "

في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع في جمع مادته العلمية وفي دراسته وعرضه بالشكل الذي يخدم الغرض من أجله.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا- الكتب:

1- إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، لبنان، 2009، ص 153.

2- أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق**، مطبعة السلام الحديثة، القاهرة، 2005.

3- أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

4- أحمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

5- أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

6- أسامة صبحي الفاعوري، **الإرشاد السياحي بين النظرية والتطبيق**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2006 .

7- آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2002.

8- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

9- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

10- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

11- طه أحمد عبيد، **مشكلات التسويق السياحي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010.

12- عباس رجاء الخربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

13- عبد الرحمان يسري أحمد ، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

14- عبد العزيز ماهر، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15- عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

16- عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

17- عبدو أبو السيد أحمد فتحي، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2005.

18- عبيد عاطف وآخرون ، **نظريات في التنظيم والإدارة**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

19- عثمان محمد غنيم، بينيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطيعة الأولى، الأردن، 1999.

20- عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي و الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2001.

21- فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

22- ماهر عبد الخالق السيسي ، **صناعه السياحة أساسيات ومبادئ**، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003.

23- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية**، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، الإسكندرية، 2007.

24- محمد حفيظ حجازي مرسي، **إدارة التسويق السياحي والفندقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

25- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، **دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1993.

26- محمد صبحي عبد الكريم، حمدي أحمد ديب، **جغرافية السياحة**، مكتب الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.

27- محمد عبد العزيز عجيمي، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية،** الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

28- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة،** مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

29- محيي محمد مسعد، **الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي،** المكتب العربي الحديث، عمان.

30- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،** دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

31- مصطفى عبد القادر، **دور الإعلان في التسويق السياحي،** المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.

32- نبيل جوادّ، إدارة **وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2007.

33- هالة حسين، **مبادئ صناعة الضيافة،** مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

34- هالة محمد لبيب هنية، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

ثانيا- الأطروحات والرسائل الجامعية

1- دولي سعاد، **آلية ترقية السياحة في الجزائر وآثارها على التنمية المستدامة،** أطروحة دكتوراه، جامعة الأغواط، 2014.

2- سالمي سمير، **إستراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بولاية جيجل،** رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2012.

3- السبتي وسيلة ، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة المشاريع التنموية في ولاية بسكرة،** رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005.

4- عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر،** أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010.

5- عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2007.

6- قارة ابتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة ولاية مستغانم**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2012.

7- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

8- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة للتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.

9- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة إستراتجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.

ثالثا - الملتقيات والمجلات العلمية

1- جمال الدين سلامة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، 2009.

2- دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة، يومي 22 و23 نوفمبر، 2011.

3- زينة مغري، نعيمة يحياوي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر، 2011.

4- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف، العدد03، 2004.

5- الطيب داودي، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، يومي09و10 مارس،2010.

6- عبد الباسط وفاء، **التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة**، مجلة حلوان، العدد 12، جوان 2005.

7- عبد الرحمان الحسيباني، حبيب الهبر، الدليل **الإرشادي لمفهوم السياحة المستدامة وتطبيقاتها،** الندوة الإقليمية الثانية حول الساحة المستدامة في الوطن العربي، لبنان، (14-16) أكتوبر، 2002.

8- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها،** مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25 – 28 ماي، 2003.

9- لقيط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية،** مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، أيام 25– 28 ماي، 2003.

10- محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية،** مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، أيام 25 – 28 ماي، 2003.

11- المرسي السيد حجازي، **تطور العلاقة بين الاقتصاد والبيئة دراسة تحليلية،** مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود العدد8، 1996.

12- يحيى سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 36، 2013.

رابعا - التقارير

1- مديرية السياحة والصناعات التقليدية، المونوغرافيا السياحية لولاية جيجل.

2- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2009.

3- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2010.

4- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2011.

5- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2012.

6- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2013.

7- مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014.

8- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة2007.

9- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2008.

10- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2009.

11- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2010.

12- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2011.

13- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2012.

14- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2013.

15- مديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لولاية جيجل، تقرير الحصيلة النهائية لمديرية التنمية الصناعية وترقية الإستثمار لسنة 2014.

خامسا- القوانين والمراسيم

1- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77،الصادرة بتاريخ062001/15.

2- القانون رقم 03-02 المؤوخ في 2003/02/17، المتعلق بالاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.

3- القانون رقم 03-03 المؤوخ في 2003/02/17، المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.

4- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17، المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.

5- المرسوم التنفيدي رقم 10-20 المؤرخ في 12 جانفي 2010 المتعلق بتنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلها و تسييره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04.

سادسا - المواقع الإلكترونية

1- نظريات التنمية:

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=36298

2- التنمية المستدامة:

http: WWW.hrdscussion.com/hr8992.html/

3- جيجل:

http://www.dewjijell.Dz/indexphp/wilaya/présent-wilaya.

4- التنمية المستدامة في الجزائر:

http://www.ingdz.com,vbshowthread.phpt=5806

II-المراجع باللغة الفرسية:

1- Jean pierre et Miche balfet, **manegement du touriseme,** pearson etucatoin,2éme edition, frence, 2007.

2- Norbert vanhove, **the ecconomics of tourisem destinatoins**, elsevier boutterworter heinemam, 2005.

ملخص الدراسة

الملخص

يتمحور موضوع دراستنا حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بولاية جيجل، ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث المرجوة من البحث قمنا بالتطرق إلى أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالتنمية السياحية المستدامة، وأهم مؤشراتها، كما قدمنا عرض مفصل عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على تحليل مختلف الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالموضوع حيث تم جمع معطيات وإحصائيات الدراسة من عدة مديريات بولاية جيجل.

وأهم ما خلصنا إليه من خلال تناولنا لموضوع الدراسة هو أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها ضرورة الإهتمام بالجانب البيئي من خلال تطبيق سياسات صارمة لتطبيق معايير الاستدامة في المشاريع السياحية من حيث التحكم في النفايات وحسن استغلال الموارد الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التنمية، السياحة، التنمية السياحية المستدامة، ولاية جيجل

Abstract

Our study on the theme the role of small and medium-sized enterprises in achieving sustainable tourism development in Jijel, in order to reach the desired research goals of research we addressed the most important General concepts related to sustainable tourism development, the most important indicators, we have also provided a detailed account of small and medium-sized enterprises, applied aspect has been relying on analysis of various statistics And data on the subject where statistics were collected from several directorates in Jijel.

Most importantly, came through addressing the subject of the study is that small and medium-sized enterprises to achieve sustainable tourism development of the economic and social side, as the study A set of recommendations including the need to pay attention to the environmental aspect by applying strict policies to apply the criteria of sustainability in tourism projects in terms of waste and the exploitation of natural resources

Key words: small and medium enterprises, development, tourism, sustainable tourism development, the mandate of Jijel.